



جامعة محمد خيضر - بسكرة -
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

التحديات الإقليمية وآثارها على الأمن الجزائري 2015/2011

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية
تخصص: الأنظمة السياسية مقارنة وحوكمة

إشراف الأستاذة :
زنودة منى

إعداد الطالبة :
كرفة كلثوم

الاسم واللقب	رتبة	الصفة
	رئيسا	
زنودة منى	أستاذة المساعدة أ	مشرفا ومقرا
	مناقشا	

السنة الجامعية: 2015/2016

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر و عرفان

الحمد لله الواحد الاحد الذي خلق السماء بدون عمد رزق الخلق ولم ينس أحد له الحمد حتى يرضى وله الحمد إذا رضى وله الحمد بعد الرضا بعد شكرنا لله تعالى على منه علينا أن هدانا وأمرنا بالعزم والقوة والإرادة والصبر فالحمد لله الذي نستعين به وعليه نتوكل وبتوفيق منه سبحانه وتعالى استطعنا إنجاز هذا العمل. وعملا بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم " من صنع إليكم معروفا فاكفنوه فإن لمتجدوا ما تكفنوه فاعدوا له حتى تروا أنه قد كافأتموه " لهذا ليسعني إلا أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير و عرفان الى الاستاذة زنودة منى التى تابعت عملنا هذا ولم تبخل علينا بنصائحها القيمة والمفيدة ولم تبخل علينا بوقتها الثمين والى أساتذة قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية خاصة سليمة بن حسين وفريجة لدمية اتقدم بجزيل الشكر مع فائق الاحترام والتقدير لهم والى كل من أمدنا لنا يد المساعدة من قريب أو من بعيد

الف تحية وشكر.

اهداء

اهدى هذا العمل الى من رضى الله من رضاهم الى سيدة النساء الى العظيمة في عطاها وحنانها الى

نور الحياة وبهجتها الى التي أعطتنا من روحها لتبقى أرواحنا

أمي العزيزة حفظها الله ورعاها

الى خير الآباء الى من كان عظيما في عطائه الى نور الحياة وبهجتها الى الذي ضحي من أجلنا بالغالي

والنفيس

أبي العزيز حفظه الله ورعاها

الى من شاركوني الحزن وقاسموني أفراحهم وأحزانهم الى أختيا سامية و صليحة وأخواتي يونس

وداود عبد الحق والى جميع صديقاتي العزيزات في قسم علوم السياسية وخاصة الى صديقاتي بصفة

عامة .

كلثوم

مقدمة

شهد النظام الإقليمي العربي في فترة ما بعد سنة 2011 العديد من التطورات على إثر ظهور ما يسمى بالربيع العربي الذي أدى إلى إحداث تغييرات سياسية وأمنية في المنطقة العربية عموماً والمنطقة المغاربية خصوصاً، وكمثال على ذلك ما جرى في مصر بحيث تم إسقاط النظام المصري لحسني مبارك و نظام معمر القذافي في ليبيا... وعلى إثر هذه التحولات طرحت تحديات سياسية وأمنية التي مست العديد من الدول من بينها الجزائر التي تأثرت بهذه التطورات، بحيث تشترك الجزائر مع الدول العالم بنفس الطموحات والآمال وتسعى مع هذه الدول إلى إقامة بلد عالمي أساسه التعاون والاحترام المتبادل ونبذ العنف والتسلط ونبذ قهر الشعوب الضعيفة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول رغم ذلك اثرت التطورات والأحداث والمجريات السياسية على مستوى البلدان العربية من خلال التهديد المباشر على الأمن القومي الجزائري و المستمر على حدودها الوطنية وذلك جراء التطورات والتوترات التي عرفتھا المنطقة العربية. بحيث أثرت الازمات في الساحل الافريقي في الاونة الاخيرة على الامن الوطني الجزائري خاصة ما يحدث في ليبيا ونشاط جماعات الارهابية

(المليشيات) وكذا أزمة مالي الاخيرة وانقلاب العسكري وهذا ما سبب تداعيات خطيرة على الامن الجزائري منها انتشار الجماعات الارهابية وتهريب السلاح والهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة وغير ذلك

أسباب اختيار الموضوع:

تتلخص أسباب اختيار الموضوع في:

1/ أسباب ذاتية:

الرغبة الشخصية لدراسة الأمن الجزائري باعتباره يندرج في حقل العلاقات الدولية وكذا جاء تناول هذه الدراسة نظراً لتطورات الأمنية الجديدة، وإثراء الجانب العلمي والمعرفي.

2/ أسباب موضوعية :

تكمن الأسباب الموضوعية في تقديم تصور تحليلي لأهم التحديات التي تواجهها الجزائر وأثارها على الواقع الجزائري ونختص بذكر الجانب الأمني والتهديد الأمني في الفترة الزمنية الأخيرة منذ 2011 مع التطورات السياسية وما انجر عنها من مساس بالأمن الجزائر.

الدراسات السابقة للموضوع :

من ابرز الدراسات السابقة التي تم اعتماد عليها في الدراسة نذكر:

أولا : دراسة الباحثة أمينة دير تحت عنوان "أثر التهديدات على واقع الأمن الإنساني في إفريقيا دراسة حالة دول القرن الإفريقي" رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية 2013/2014. وركزت هذه الدراسة على اثر التهديدات على الواقع الأمن الإنساني في قارة إفريقيا وهو أحد مجالات الأمن من خلال معالجة هذه التهديدات بالمواجهة عن طريق المؤتمرات واتفاقيات الدولية المتعددة .

ثانيا : دراسة الباحثة فريال منايفي "الترتيبات الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية في الساحل الإفريقي وانعكاساتها على الأمن الجزائري 2010/2011" رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية 2010/2011. حيث ركزت هذه المذكرة على الأمن الجزائري في الساحل الإفريقي و دور الجزائر في وهذا بالترتيبات الأمنية الأمريكية بمنطقة الساحل الإفريقي .

ثالثا : كتاب لنايف قطيشان، البعثات الدبلوماسية بين الضمانات ومقتضيات الأمن الوطني دراسة في أثر الأمن الوطني على الامتيازات والحصانات الدبلوماسية والاقتصادية الدولية . يركز على الدبلوماسية ومقتضيات الأمن الوطني.

رابعا : مؤلف الدكتور عبد النور بن عنتر ، البعد المتوسطي للأمن الجزائري ، الجزائر ، أوروبا والحلف الأطلسي . يركز على المحددات والتطورات الامنية الاوروبية والأطلسية وتداعياتها على أمن الدول العربية عموما والجزائر خصوصا .

إشكالية الدراسة:

في ظل التحديات الأمنية التي عرفتھا المنطقة العربية و الإفريقية خصوصا ومع ظهور مصطلح الربيع العربي وما تشهده البيئة الإقليمية للجزائر من التدهور الكبير على المستويات المتعددة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية مهدد بذلك امن الجزائر ومن خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

كيف تؤثر التحديات الإقليمية الجديدة في فترة ما بعد 2011 على الأمن الوطني الجزائري؟ وكيف تعاملت السلطات السياسية في الجزائر مع هذه التحديات؟.

التساؤلات الفرعية :

1. ما هو مفهوم الأمن والتهديد الأمني ؟
2. ما هي المقاربات المفسرة لمفهوم الأمن ؟
3. ما هي التحديات الإقليمية والدولية التي تهدد أمن الجزائر؟
4. ما هي الاستراتيجيات الجزائرية في كيفية تعامل مع هذه التحديات وما مدي نجاحها؟

فرضيات الدراسة :

- كلما تعددت التحديات الإقليمية في فترة ما بعد 2011 كلما أدى ذلك إلى تبني الجزائر لسياسة خارجية فاعلة إقليميا .
- كلما زادت التحديات في الإقليم العربي الافريقي كلما أدى ذلك إلى تراجع و تفوق الدور الجزائري بحكم قاعدة عدم التدخل.

الأدوات المنهجية:

من خلال الدراسة اعتمدنا على مجموعة من الأدوات المنهجية هي:

✓ **المنهج الوصفي** ويقوم المنهج الوصفي على تفسير الوضع القائم في الجزائر وتحديد التهديدات الأمنية في المنطقة إضافة إلى وصف طبيعة علاقة مابين الأمن والتهديد الأمني من خلال جمع البيانات الوصفية حول الواقع التهديدات الأمنية في الجزائر وقد تم معالجة أهم المفاهيم الأساسية مثل مفهوم الأمن ومفهوم التهديد الأمني .

✓ **منهج دراسة حالة** : وقد تم استخدامه في الفصل الثاني والثالث من خلال اعتماد الجزائر نموذجا للدراسة لنوضح من خلاله مدى أثار التهديدات الأمنية في الجزائر وذلك لمختلف المجالات ورصد أهم نقاط لتعامل الجزائر لهذه التهديدات كذلك تمت الاستعانة في معالجة الدراسة بأدوات والتقنيات البحث العلمي مثل تقنية تحليل المضمون لتفسير مضامين وكذا اعتماد على تقنية الطرق والبيانات الإحصائية من أجل إسقاط مختلف المعطيات الرقمية المتعلقة بالتحليلي للدراسة.

تقسيم الهيكلي للدراسة :

للإجابة عن جملة التساؤلات المطروحة في الفرضيات وهذا بهدف بلوغ الأهداف تم تقسيم الدراسة

إلى ثلاث فصول وهي :

الفصل الأول عبارة عن الإطار المفاهيمي ونظري للدراسة حيث انه عبارة عن تحليل وتوضيح مختلف المفاهيم والمقاربات النظرية ، لابد من انطلاق إطار نظري كركيزة أساسية لتحليل الظاهرة وفي مجمل دراستنا تطرقنا في المبحث الاول الى مفهوم الأمن وأهم مستوياته داخليا وخارجيا ودوليا كما تناولنا مفهوم التهديد الأمني والذي تم ربطه بتوسع مجال ونطاق التهديدات الأمنية وأهم أنواع التهديد الأمني وأهم الأطر النظرية المفسرة له لكل من المقاربات التقليدية والحديثة لمفهوم الأمن. ونحاول في **الفصل الثاني** فتم فيه رصد التحديات التقليدية التي واجهت الجزائر منذ ما قبل 2011 ثم تطرقنا لاهم التحديات الجديدة المرتبطة

بالبيئة الاقليمية لفترة ما بعد 2011، أما في الفصل الثالث فقد قسمنا الفصل إلي مبحثين يتناول كيفية تعامل الجزائر مع التحديات المطروحة وما معالجة وما مدى لاستراتيجيات الدبلوماسية الجزائرية ومن خلال أهم الهياكل المساعدة لمحاربة التحديات الداخلية والخارجية مع وضع حلول المناسبة لهذه التحديات.

صعوبات الدراسة :

لا تخلو الدراسة من أي صعوبات فقد واجهتنا صعوبة في بداية :

- صعوبة تحديد المقارنة النظرية المناسبة للدراسة .
- قلة المراجع حول الموضوع خصوصا فيما يتعلق بالسياسة الخارجية الجزائرية من جهة وأهم التحديات والتهديدات التي تواجهها من جهة ثانيا نظرا لحدثة الموضوع المدروس والمرتبط بالفترة الزامية لما بعد سنة 2011 .

الفصل الأول:

الإطار

المفاهيمي والنظري

تمهيد:

يتعلق الإطار المفاهيمي والنظري للموضوع بأهم المصطلحات المرتبطة بالدراسة قصد ضبط حدودها المفاهيمية وكذا النظرية ومن خلال الفصل الأول سنركز على تحديد مفهوم الأمن خلال فترتين الحرب العالمية الثانية والحرب الباردة، كما يجب أن نفرق بين الأمن والتهديد الأمني في مختلف الأصعدة. وهذا ما سنتطرق إليه في المطلب الأول أما المطلب الثاني سنحاول تطرق إلى مفهوم التهديد الأمني و أهم أنواع التهديدات، وكذا في المطلب الثالث سنتطرق إلى الأهم مستويات الأمن من خلال التطورات الدولية وما أنجر عنها من التعريفات و سنعالجه بالتفصيل. وفي نفس السياق سنشير إلى أهم المقاربات من خلال النظريات المفسرة للأمن التقليدية والحديثة، التي تفسر لنا مفهوم الأمن من الناحية التقليدية والتي يقترن بالقوة العسكرية أما المقاربات الحديثة فتتنظر إلى الأمن من عدة جوانب، وكذا سنركز على مقارنة الأمن الإنساني، وهذه الأخيرة يؤثر من خلاله على عدة مجالات: الأمن الصحي، والأمن الاقتصادي والأمن الجماعي..... ومنه سنري ذلك في الفصل الأول ومقسم إلي مبحثين:

المبحث الأول: مفهوم الأمن والتهديد الأمني .

المبحث الثاني: المقاربات المفسرة لمفهوم الأمن .

المبحث الأول: مفهوم الأمن والتهديد الأمني

نتيجة لطبيعة الديناميكية لمفهوم الأمن فقد تعرض مفهوم أو المصطلح الأمن لعدة تغيرات سواء أكان تقليدياً أو معاصر وهذا ما نلاحظه بشكل واسعاً. و ما سنعالجه في المطلب الأول، بحيث سندرس من خلاله مفهوم الأمن من الناحية اصطلاحية واللغوية سواء كان عند المفكرين العرب أو الغربيين.

المطلب الأول: تعريف الأمن .

الأمن في الشريعة الإسلامية و وفقاً لما ورد في القرآن الكريم قال الله تعالى: "الذي أطعمهم من جوع وأمنهم من خوف" سورة قريش¹.

يعتبر مصطلح الأمن بمعنى لا وجود للخوف وقال أيضاً: "الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم أولئك لهم الأمن وهم مهتدون" سورة الأنعام².

و قوله تعالى "وإذا جاءهم أمر من الأمن أو الخوف أذاعوا به" سورة النساء³.

يكون الأمن في الإسلام هو بناء المجتمع الذي ينمو فيه عناصر الخير ويسوده الوئام.

¹ سورة قريش آية 4.

² سورة الأنعام آية 81.

³ سورة النساء آية 82.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري

أما من الناحية اللغوية: فالأمن معناه الأمانة وأمنت آمنة وأمنت الغير والأمن والأمان وضده الخوف والأمانة ضدها الخيانة ، فالأمن مرادف لكلمة الانجليزية **Security** أما بالفرنسية **Sécurité** بمعنى الأمن هو زوال الخوف ، الطمأنينة وعدم الخيانة¹ أي الأمن ضد الخيانة ومعناها الأمانة ويقصد بها سكون القلب وهو التصديق .

أما من الناحية الاصطلاحية فيعتبر مفهوم الأمن من مفاهيم العلاقات الدولية ، وهذا ما سنتطرق إليه عند المفكرين من بينهم أرنو لد وولفرز **Arnold Wolfers** من أوائل من قدموا تعريف الأمن عام 1952 حيث يقول "إن الأمن في السياق الموضوعي يقاس غياب التهديدات حول القيم المركزية" من خلال هذا التعريف نلاحظ إن الخوف بعدم وجود تهديد للقيم المركزية وهنا يقصد بها الدولة .

وفي نفس السياق التعريف وولفرز مكن إدراج التعريف الذي يتبناه والترليمان **Walter Lippmann** حيث يقول " إن الأمة تبقى في وضع امن إلى الحد الذي لا تكون فيه عرضة للخطر للتضحية بالقيم الأساسية إذا كانت ترغب في تفادي وقوع الحرب وان تبقى قادرة لو تعرضت للتحدي على صون هذه القيم عن طريق انتصارها في حرب كهذه"²

¹ وهيبة تباري ، "الأمن المتوسطي في إستراتيجية الحلف الأطلسي دراسة حالة :- ظاهرة الإرهاب" رسالة ماجستير (جامعة محمد خيضر بسكرة ،كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية 2014). ص 19.

² علي بوحامد ، " دور عامل التهديدات الأمنية في تطوير العملية التكاملية دراسة حالة - مجلس التعاون لدول الخليج العربية" رسالة ماجستير، (جامعة محمد خضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية 2008/2009). ص 12.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري

ومن خلال هذا التعريف يمكن ملاحظة إن بقاء القيم الأساسية مهيمنة، ولكن تركز في قدرة الدولة على الرد وانتصار في المعركة إذا تعرضت للتحدي .

وفي إطار تقديم تعريف أبسط وأكثر ووضوحا لمفهوم الأمن تعرفه الموسوعة السياسية " بأنه هو ما تقوم به الدول للحفاظ على سلامتها ضد الأخطار الخارجية أو الداخلية و التي قد تؤدي بها إلى الوقوع تحت سيطرة أجنبية نتيجة ضغوط خارجية أو انهيار داخلي" ¹

حيث يعد الأمن حسب التعريف هو الإجراءات التي تقوم بها الدولة من أجل الحفاظ على أمنها .من أي تهديد داخلي أو خارجي.

وأما التعريفات السابقة، يعد مفهوم التقليدي للأمن هو حماية مصالح الدولة القومية من التهديدات الخارجية التي تحول دون تحقيقها باستخدام القوة العسكرية. في الأمن التقليدي وكأساس القوة للحفاظ على الأمن القومي وقوة الدولة التي تقوم على ردع هجوم عسكريا عليها بواسطة القوة العسكرية .

أما مفهوم المعاصر يعرفه بطرس بطرس غالي " ألا يقتصر الأمن على التحرر من التهديد العسكري الخارجي و لا يمس فقط سلامة الدولة و وحدتها الإقليمية وإنما يمتد ليشمل الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي لان الأمن مرتبط بالاستقرار الداخلي بقدر ما هو مرتبط بالعدوان الخارجي " .

من خلال التعريف بطرس بطرس غالي كان تعريفا شاملا لمفهوم الأمن من خلال تركيز على الأمن وسلامة الدولة داخليا من التهديدات الخارجية ،وكذا سلامة الدولة من الناحية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية .

¹ عبد الوهاب الكيالي ، الموسوعة السياسية، ج1، بيروت :المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، 1995 ص 331

كما نورد تعريف باري بوزان B.Buzan الذي يعرفه بأنه "السعي للتحرر من كل تهديد أي حالة

الأمن تكون في دائرة التهديد في إطار النظام الدولي الجديد"¹.

من خلال التعريف يتضح باري بوزان يربط بين الأمن والتهديد خصوصا في فترة ما بعد الحرب الباردة والنظام الدولي الجديد أين تنوعت المخاطر والتهديدات الأخرى. الذي أدى إلى تهديد الأمن الوطني للدولة إلى أبعد الحدود .

و يعرف روبرت ماكنمار Robert Mc Namara الأمن " بأنه الأمن ليس المعدات العسكرية وان

كان يتضمن قوة العسكرية وان كان يحتوي على نشاط العسكري فانه يشمل مشكلة العسكرية"²

وتفسير هذا التعريف مرتبط من خلال رئيس هيئة الأمم المتحدة بحيث ركز على المعدات العسكرية والقوة العسكرية .

من خلال التعريفات الأنفة الذكر يمكننا أن نلاحظ بوضوح الشمولية التي أصبح يتسم بها مفهوم الأمن .فالتقليدي الذي كان يقتصر على جانبه العسكري ،أما من جانب المعاصر فهو يمس ويشمل جوانب أو المجالات عديدة. وفي الأخير الأمن من الناحية التقليدية كان يختصر على حماية الدولة من التهديدات الخارجية باستعمال القوة العسكرية، أما الأمن المعاصر بعد التطور النظام الدولي الجديد الذي يشمل عدة المجالات الاقتصادية وسياسية والأيدولوجية و هذا لحفاظ على أمنها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة أي

¹ نايف قطيشان، البعثات الدبلوماسية بين الضمانات ومقتضيات الأمن الوطني دراسة في الأثر الأمن الوطني علي الامتيازات والحصانات الدبلوماسية والاقتصادية والدولية، عمان: دار أمنة للنشر والتوزيع ، 2013 ص166.167.

² محمد بن عمر بن سالم يازمول، الأمن مسؤولية الجميع ، بيروت: دار المنهل ، 2001 ص 20 .

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري

الأمن تقليدي وحماية الدولة من الناحية العسكرية وتهديد العسكري أما مفهوم المعاصر حماية الدولة من المجالات عديد سواء بالطريقة مباشرة أو غير مباشرة .

و للأمن مجموعة من الأشكال و الأنواع من بينها:

✓ **الأمن السياسي** يهتم الأمن السياسي بتحقيق حياة الإنسان في مجتمع باحترام حقوقهم الإنسانية دون

اللجوء إلى القمع والتعذيب السياسي وتعمل الحكومة على مراقبة الأفكار في الوسائل الإعلام.

✓ **الأمن الاقتصادي**: يتطلب تحقيق تأمين الثابت للفرد من خلال عمله المنتج مع دفع الأجر وهو أحد

دعائم الأمن الإنساني ،ويتمثل في مستوى ملائم للدخل الشخصي ،والحد من مشاكل الأمن الاقتصادي

وهي أكثر خطورة في الدول النامية منها الفقر والبطالة...

✓ **الأمن الإنساني**: يركز على الإنسان والفرد وليس الدولة. فأى سياسة هدف منها هو تحقيق أمن الفرد

بجانب أمن الدولة، و كذا تركيز على حماية المواطن والمجتمع من الأخطار و تهديدات المستمرة التي

تهدد استمراره و بقاءه مما ركز على متطلبات تحقيق الأمن الإنساني وذلك لبعض القضايا المتعلقة

بالأمن الغذائي والزراعي...¹

¹ خديجة عرفة محمد أمين ، الامن الانساني المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي ،الرياض :مركز الدراسات والبحوث

المطلب الثاني: تعريف التهديد الأمني

هناك عديد من المفاهيم و التعريفات حول التهديد الأمني، حيث ارتبط جوهره بالساحة الدولية و بمفهوم الأمن وهذا ما سنتطرق إليه من خلال معرفة مفهومه ومستوياته .

يشير المعنى اللغوي للتهديد **Menace** حسب معجم **Le petit Ropert** ¹ يعني طريقة التي يرسم بها

الرعب على وجه شخص ما. مع وجود النية لجعله يخشى الأذية التي أورد إلحاقها به ¹

أي أن التهديد مربوط بالجانب العسكري والغزو وتسليح من خلال تخويف و مسه الشخص بالأذى العسكري.

أما التهديد باللغة الانجليزية **Threat** أما اللغة اللاتينية **Truere** ترادف معنى الدفاع وهو تصريح أو تعبير عن نية لإبداء أو تدمير أو معاقبة وهذا دليل على الخطر أو الأذى أو الشر .
و تعريف التحديات والتهديدات أو الأخطار ومصالح و فرص و ما يتطلبه من استجابات وسياسات و استراتيجيات ، و هذا ما يكون عليه التهديد الأمني على الأفراد والمجتمعات قد تكون أخطار وتهديدات داخلية وخارجية ².

فالتهديد في اللغة هو كل مهدد محتمل الوقوع و إمكانية التنبؤ به تتأرجح بين الزيادة والنقصان و يأخذ الخطر مدلول عندما تتصل بعلاقة ما. ومع قلة مناعة مجتمع من المجتمعات و تهديد هنا .و على أنه مشكلة و صعوبة التي تواجه الدولة ،و تحد و تعيق من تقدمها أمام تحقيق أمنها و استقرارها و مصالحها

¹ Le petit Robert dictionnaire alphabetique et analogique de la langue Francaise,edition Firmin pidol S.A paris,1979.p20.

² فيصل بن مغيص آل سمير ، استراتيجيات الإصلاح والتطوير الإداري ودورها في تعزيز الأمن الوطني ، الرياض :مركز دراسات والبحوث ، 2007 ص 34.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري

الحيوية أو الذاتية. و يصعب تجنبها أو تجاهلها. فتهديد الأمني هو: مجموعة الأخطار التي تحدث في بلد ما له تأثيراته المباشرة و غير المباشرة.¹

وتداعياته متنوعة على البلدان المجاورة التي هي ليست وضع ملائم للتعامل مع التحديات، بمعنى هو إرادة الإلحاق الضرر بفاعل فرد أو الدولة، ويشترط في التهديد أن يسبب ويثير الخوف لطرف المهدد. كل هذه التعريفات تصب إلى أن التهديد الأمني يكون مباشر باستخدام القوة العسكرية أو التهديد بها أي أن هناك تهديد ناتج عن القوة العسكرية واستخدامها بالفعل الأسباب الحقيقة دون اللجوء إلى الحل النزاع. أي استعمال قوة العسكرية أو وجود الخلاف بين دولتين أو أكثر دون وجود مظاهر مرئية وهذا بالطريقة غير المباشرة.²

هناك 3 أنواع من التهديدات نذكر ما يلي :

- **التهديدات الفعلية:** أي وقوع التهديد فعلا بمعنى تعرض الدولة لخطر واستخدام قوة العسكرية بالفعل أو التهديد باستخدام القوة .
- **التهديدات المحتملة :** تعني وجود الأسباب الحقيقة لتعرض الدولة للتهديدات دون وصول إلى مرحلة استخدام القوة العسكرية لحل النزاع بمعنى أن الأمر في النهاية يخضع للإرادة الصانع القرار ،عن طريق التاريخية مع الطرف المهدد أو الأحداث الجارية لحظة شعورها بالتهديد.
- **التهديدات الكامنة :** و هي وجود أسباب للخلاف بين دولتين أو أكثر دون وجود الظاهرة مرئية على السطح.

¹ ليندة عكروم، "تأثير التهديدات الأمنية الجديدة علي العلاقات بين الدول شمال و الجنوب المتوسط "رسالة ماجستير(جامعة محمد خيضر بسكرة ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية،2009/2010). ص 25.

² يوسف الصواني ، التحديات الأمنية للربيع العربي من إصلاح المؤسسات إلي مقاربة جديدة للأمن، ليبيا: (د.س.ن).ص50.51 .

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري

• **التحديات المتصورة** : بمعنى تلك التهديدات التي لا يوجد أي مظهر.²¹

هذه التهديدات من الناحية التقليدية أما من الناحية الحديثة فهناك العديد منها و من بينها:

الذي تجاوز حدود الدولة الواحدة و امتد إلى عدة دول و هذا ما جعل مصطلح متداولا في الإعلام المحلي والعالمي. أما الجريمة المنظمة هي كذلك أصبحت تهديدا مباشرا على أمن الدولة ،من خلال تجارة الأسلحة والمخدرات... و خصوصا الهجرة غير الشرعية، التي تعتبر مصدر تهديد على مستوى الدولة أي مشكلة اللاجئين.

المطلب الثالث: مستويات الأمن .

يوجد عدة مستويات لمفهوم الأمن أمن الوطني والإقليمي والدولي و من خلال هذه الأنواع نذكر:

أولا: الأمن الوطني : ينقسم الأمن الوطني إلى قسمين أمن الداخلي وأمن الخارجي:

✓ الأمن الداخلي :

هو احتواء مؤسسات النظام السياسي القائم لعناصر الأمن التي من شأنه يكون استقرار النظام السياسي. التي تتوفر فيه موارد وطاقات تمكنه من التكيف مع هذه الأوضاع و مواجهتها التحديات الداخلية.³ الإرهاب ،تجارة المخدرات والهجرة غير الشرعية....، بمعنى انه يكون تهديد وعدم الاستقرار البيئية الداخلية الذي تعبر عن مدي نجاح السلطة في إحكام سيطرتها على الوضع الداخلي وتكيفها مع المتغيرات التي تبرز من حين إلى آخر على الساحة الداخلية والإقليمية خصوصا .

¹ راضية لعور، "أثر البعد الأمني على العلاقات الأورومغاربية من خلال سياسة الجوار الأوروبي"، رسالة ماجستير، (جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية 2010/2011). ص 43.
² لبندة عكروم، "تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط"، رسالة ماجستير، (جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية 2010.2009) ص 19.

³ أحسن العايب ، البعد الأمني لسياسية ودبلوماسية الجزائر الإقليمية منذ 1962 ، الجزائر : (د.د.ن)، 1992، ص 24.

الأمن الخارجي :

هو أوسع من هذا لأنه يمس أمن الدولة القومية والإقليمية وسلامة موقفها الدولي، وبهذا فالأمن الخارجي يتضمن توفير الحماية لكيان الدولة وهيبته السياسية، ولحماية أراضيها وحدودها وشعبها وثروتها القومية..... ضد أي عدوان مباشر أو غير مباشر من الخارج أو الداخل سياسيا كان أو اقتصاديا أو عسكريا، وهذا يعني طريقة تعاملها مع مختلف التأثيرات القادمة من البيئة الخارجية بمختلف تهديدات مختلفة، كالتدخل العسكري مثلا.¹

ثانيا: الأمن الإقليمي

يرتبط هذا المستوي بالنظام الإقليمي الذي يعني مجموعة التفاعلات التي تتم في رقعة جغرافية محددة، تشغلها مجموعة من الدول المتجانسة تجمع فيما بينها مجموعة من المصالح سواء كانت منسجمة أو متناقضة، ويمكن أن نستخلص أهمية هذا المستوي من خلال طبيعة تشكيل العديد من التكتلات الإقليمية أين كان للبيئة الأمنية الدور الرئيسي في إنشائها، ويعد الأمن الإقليمي هو إدراك مجموعة من الدول متجاورة من الدول جغرافيا. وأنها تتقاسم تهديدات أمنية مشتركة، وهذا ما يجعلها تبلور آليات مشتركة من أجل مواجهتها، ويمكن إسقاط ذلك على منطقة الساحل الإفريقي التي أصبحت تواجه تهديدات مشتركة كالجريمة المنظمة والإرهاب والهجرة السرية..... ولذا يعتبر تفعيل الأمني في مستواه الإقليمي بين الدول المنطقة أمر ضروري لمواجهة الأخطار العابرة للحدود.² و عليه فالأمن الإقليمي يعمل على تأمين مجموعة من الدول

¹ سليمان عبد الله الحربي، "مفهوم الأمن: مستوياته وصيغته وتهديداته -دراسة نظرية في المفاهيم والأطر"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19 صيف 2008 ص 19

² أمينة دير، "اثر التهديدات البيئية علي واقع الأمن الإنساني في إفريقيا دراسة حالة -دول القرن الإفريقي"، رسالة

ماجستير) جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية علوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري

داخليا ، و دفع التهديدات الخارجية عبر صياغة تدابير محددة بين مجموعة من الدول ضمن نطاق إقليمي واحد ، و هذا ما يتوافق مع المصالح المشتركة و الذاتية لكل دولة .

ثالثا : الأمن العالمي:

ويشمل كل دولة من أعضاء البيئة الدولية، وهذا لبروز الفكرة من النظام في العلاقات الدولية بعد نهاية الحرب العالمية الأولى مع نشأة عصبة الأمم. التي لم تستطع منع قيام حرب عالمية أخرى ،ومع نهاية الحرب العالمية الثانية .نشأ تنظيم دولي جديد تحت اسم هيئة الأمم المتحدة أي لتحقيق الأمن الدولي من خلال :

■ خطر اللجوء إلى القوة أو التهديد بها في العلاقات الدولية إلا في حالتين فقط من خلال الجهاز الدولي الذي يجب أن يكون مسؤولا عن تنفيذ نظام.

■ حالة الدفاع عن النفس مرهونة توافر شروط معينة لا تخرج عن تلك التي نصت عليها المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة .

■ احترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات المبرمة بين الدول الأعضاء .

■ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى .

■ تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية .

أي أن الأمن العالمي هو حفاظ على الأمن من الأطماع والتنافس الكبير فيما بين الدول ،وبين الدول الكبرى

1.

¹ وهيبية تباين ، "الأمن المتوسطي في إستراتيجية لحلف الأطلسي دراسة حالة ظاهرة الإرهاب "، رسالة ماجستير (جامعة مولود معمري تيزي وزو كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية ،2014) ص42.41

المبحث الثاني: المقاربات المفسرة لمفهوم للأمن.

يوجد عدة مقاربات المفسرة للأمن من بينها المقاربات التقليدية التي تمس جانب حدود الإقليمي حيث تستخدم القوة العسكرية من أجل حفاظ على بقائها، واستقرارها من خلال الليبرالية وكذا سنتكلم عن المقاربة الواقعية، وهذا ما سنتطرق إليه في المطلب الأول وهذا من الناحية التقليدية . أما المقاربات الحديثة للأمن التي اهتمت بقضايا جديدة هي قضايا البيئة والاقتصاد وباقي التهديدات غير العسكرية، وذلك ما سنطرق إليه من خلال المقاربة النقدية و البنائية ذلك في المطلب الثاني . و أما المطلب الثالث سنتطرق إلى المقاربة الأمن الإنساني التي تعددت جوانب مختلفة منها الأمن الغذائي والأمن الصحي والأمن البيئي... الخ

المطلب الأول : المقاربات التقليدية المفسرة للأمن .

أولاً: المقاربة الواقعية : (Réalisme Approche)

ينطلق الواقعيون في تحليلهم لمفهوم الأمن من اعتبار أن الدولة هي الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية وهذا ما يجعل مسألة توفير، وضمان الأمن هو من ضمن اختصاصات وصلاحيات الدول دون غيرها من الفواعل الأخرى. يربط الافتراض الواقعي الدولاتي المتمركز **Stato-Centrique** الأمن في الإطار وطني ضيق **National Security** يركز فقط على حماية الدولة من أي تهديد خارجي الذي يمس حدودها الإقليمية، وبما أن الدولة توجد في نظام دولي يتميز بالفوضى **Anarchie** أي غياب سلطة على تنظيمه و تهيكل القواعد قانونية التي تحمي الدول من اعتداءات الخارجية فان الدول مضطرة للاعتماد على نفسها باستعمال كل الطرق بما فيها القوة العسكرية من أجل الحفاظ على بقائها.¹ أي أن الواقعية لا تعتبر الدولة الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية فقط و إنما أيضا الفاعل الوحيد القادر على تحقيق الاستقرار الدولي والأمن الداخلي .

¹ Dario Battistella ,Théorie des Relations internationales ,paris: pressede science politique,2003p306.

كما يري ريمون أرون **Raymond Anon** إن طبيعة العلاقات الدولية هي التي تعطي للفاعلين أي

الدول الحق الشرعي والعاقل لاستعمال القوة والعنف وهي الوحيدة ضمن العلاقات الاجتماعية السائدة¹

ويبري **كنث والتز Kenneth Waltz** أنه في ظل فوضي النظام الدولي يصبح الأمن هو الهدف

الاسمي للدولة وسيحث هذه الأخيرة عن أهداف أخرى مثل الهدوء وعندما تتأكد أن بقائها مضمونا².

ويعتقدون الواقعيون أن توفير الأمن هو ما تقوم به الدول من أجل تأهب للاستعدادات العسكرية مثلا شراء

الأسلحة. و الواقعيون يربطون الأمن بالقوة. ويبقي ضمانه ببناء توازنات عسكرية لذلك يكون أساسها

مركزي للقوة. بمعنى أن المفهوم التقليدي الواقعي للأمن يركز على أمن الدولة دون حديث عن الفواعل

الأخرى كالأفراد أو جماعات. بحيث تنظر الواقعية إلى الناحية العسكرية فينحصر مفهوم الأمن في

نطاقه ضيق الذي يركز على تدافع الدول في زيادة قدرتها على امتلاك وتطوير الجانب العسكري، وهو ما

يتوافق مع عملية الفوضوية للنظام فهنا يركز الواقعيون من الناحية تنافسية للدول و تسعى للحصول على

النفوذ إضافة إلى إرساء قواعد الأمن باستخدام القوة. ويمكن إجمال المسلمات التي انطلقت منها الواقعية

الكلاسيكية في النقاط التالية:

أ- إن الأخلاق ليست المحدد للسياسة وذلك أن المبادئ غير متطابقة مع العمل السياسي.

ب- اعتبار التاريخ مخبر لدراساتهم و لذلك فإنهم يعتبرون النظرية السياسية نتاجا للتجارب التاريخية.

ت- إن السلوكية الدولية تحكمها عوامل ثابتة غير قابلة للتغيير.

ث- إن الفوضى في النظام الدولي ناتجة عن غياب مبدأ أخلاقي لكن هذا الحق يسقط بالنسبة للدولة³.

¹Jean. Jacques Roches, Théories des relations internationales 04 edition .paris:Montchrestien, 2001p23

² عمار حجار ، "السياسة الأمنية الأوروبية اتجاه المتوسط"، رسالة ماجستير (جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية علوم السياسية في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية جوان 2002) ص 48 .

³ عبد الناصر جندلي، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية، الجزائر: دار الخلدونية، 2007 ص 141.142

ثانيا: المقاربة الليبرالية: (Liberal Approche)

تمتد أفكار الليبراليين إلى عصر التنوير وتسعي إلى تعزيز التعاون بين الدول عن طريق تشجيع دور المؤسسات والعلاقات الاقتصادية والسياسية بين الدول¹ ولذلك تقدم الليبرالية نظرة متفائلة لطبيعة العلاقات الدولية من خلال سعيها إلى تطوير التجارة وتنمية الديمقراطية من أجل الحد من النزعة التنافسية للدول إذ يري الليبراليون إن حالة اللأمن توجد وتتزايد عندما لا تضبط الفوضى غير أنه يمكن التحكم في هذه الفوضى والتقليل من نزاع بين الدول نحو الحروب عن طريق توسيع مفهوم الأمن إلى عوامل مؤسسية اقتصادية وديمقراطية لان هذه الأبعاد تعتبر أكثر تحديد للأمن، وهو الأقدر على تحقيق السلم من المتغيرات العسكرية من جهة أخرى ويعتقد الليبراليون بإمكانية الحد من النزاعات الدولية بسبب انسجام القيم والمصالح بين الدول. مما يجعل قضية الأمن في النهاية معطي مشترك، وهي الفكرة التي تطورت مع أصحاب نظرية السلام الديمقراطي كما سنري ذلك من خلال التجديدات التي طرحتها المقاربة الليبرالية بعد الحرب الباردة.² بحيث ارتبطت نظرية السلام الديمقراطي بكتابات مايكل دويل Michal Doyle وبروس راست Bruce Russt و تتخذ هذه النظرية من ايمانويل كانط 1795 حول الفكرة السلام الدائم بحيث تركزت هذه النظرية من الناحية الأمنية وتشجع تطبيق الليبرالية المؤسسات والسياسة الأمنية وهدفها على المدى الطويل نشر الليبرالية أما المدى القصير فانه يجب حماية الليبرالية، ومنه تكوين السلام بتشجيع الأنظمة الديمقراطية والاحترام العالمي لحقوق الإنسان وتنمية المجتمع المدني³.

¹ Charles Philippe David et Jean, Jacques Roche ,op.cit, p:21.

² فريال منافي، "الترتيبات الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية في الساحل الإفريقي وانعكاساتها علي الأمن الجزائري"، رسالة ماجستير (جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2010/2011)، ص.21.

³ خديجة بنتة، "السياسة الأمنية الأوروبية في مواجهة الهجرة غير الشرعية"، رسالة ماجستير (جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2013/2014)، ص.19.

المطلب الثاني : المقاربات الحديثة المفسرة للأمن

أولاً : مقارنة النقدية

ترتكز على استمرار الدولة في حفاظ على الأمن ،في حين أصبح مجال اقتصادي والبيئي أهم من جانب العسكري فقد ركزت مقارنة النقدية على فهم وإدراك جديد يحل مكان التصورات التقليدية لمفهوم الأمن بمعنى مقارنة التقليدية وأن بنية الاجتماعية تتألف من مفاهيم ذاتية بين الأفراد كما قال روبرت اسكندر أي أنها قامت بالتوسع مفهوم الأمن ،ويشمل أبعاد اجتماعية التي حدثت في الفترة الأخيرة بحيث توسع مفهوم الأمن وتعمق أبعاد في كل مستوياته .¹

كما ركزت المقاربة البنائية على الأمن المجتمعي حيث أنه هو الذي تبني المصالح بين الدول أي الأمن ثقافي ويتعين على الدول تحقيق الأمن الذي يتمثل في المجتمع ،و ليس القوة و يوجد عديد من النظريات : نظرية القوة، نظرية الاقتصادي القوي، نظرية الأمن الإقليمي...

واستخلاص ما سبق يمكن رصد أهم النقاط:

1. الانتقال من الدولة ذات سيادة إلى الإنسان و الفرد .
2. الأمن لا يمكن فهمه ولا تعميمه إلا بالعلاقات الإنسانية والاجتماعية .
3. تغيير من طريقة التفكير في شأن العلاقات الدولية لان قد تقود إلى الأمن العالمي .
4. الجماعة الأمنية تعتبر بينتها اجتماعية ذاتية بين الأفراد ومن خلال حل النزاعات دون حروب .

فقد جاءت المقاربة النقدية لنقد اطروحات التقليدية من خلال تركيز على التفاعلات الأمنية الجديدة و العالمية وخصوصا البيئية لأمنية العربية تحديدا التي أفرزتها العولمة .²

¹ محمد نصر مهنا ،أصول علاقات السياسية الدولية،القااهرة :منشأة معارف ، 1985 ص55.

² مريم قروشي ، "الامن القومي العربي بعد نهاية الحرب الباردة الواقع والأفاق"،رسالة ماجستير(جامعة محمد خيضر -بسكرة ،كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم العلوم السياسية2013/2014 .) ،ص ص 68.71

المطلب الثالث : مقارنة الأمن الإنساني

وفي أعقب نهاية الحرب الباردة تضاعف التحديات الداخلية و الخارجية التي تواجه سلامة الدول فمن الخارج وجود عدة تحديات منها الإرهاب الدولي وتفشي الأمراض والأوبئة وتجارة المخدرات هذا من المفهوم التقليدي لمفهوم الأمن. أما الداخل فقد جاء انتشار الفقر والبطالة والحروب الأهلية والنزاعات الطائفية وليظهر دور الدولة في تأمين الحياة مواطنين إلى حماية وسلامة الدولة، وهذا ما أدى إلى التحول الاهتمام بالمفهوم الأمن الإنساني ،وقد جاءت بداية طرح مفهوم الأمن الإنساني خلال فترة حرب الباردة. وإن مفهوم الأمن الإنساني يركز على الأفراد والمجتمعات بدلا من الدول كما أنه يقوم على فكرة أن أمن الدول ضروري لكنه ليس كافيا لتحقيق بقاء البشر .والأمن الإنساني يركز على مصادر التهديد العسكرية وغير العسكرية إذ يعد أمن بقاء الأفراد أو جزء مكملا لتحقيق الأمن العالمي ¹ ،كما يركز على متطلبات تحقيق الأمن الإنساني ،وذلك لبعض القضايا المتعلقة بالأمن الغذائي والزراعي وقد عرضت التقارير سبعة لأبعاد الأمن الإنساني

هي :

1.الأمن الاقتصادي:**Economic Security**وهو أحد دعائم الأمن الإنساني ويتمثل في مستوي ملائم

للدخل الشخصي والحد من مشاكل الامن الاقتصادي وهي أكثر خطورة في الدول النامية منها الفقر

2.الامن الغذائي: **Food Security** وهو ان يحقق الاستقرار النفسي مع وجود لقمة عيشه التي يتطلبها

الانسان في يومه .

3.الامن الصحي **Health Security** وهو الحاجة الى تقديم رعاية الصحية ضرورية وهذا لتلبية حاجات

الانسان مع تطوير الخدمات الصحية له .

¹ عزة حسن سليمان مساعد ، الامن الانساني بين الصراع الدولي المعاصر القيم الخلفية :دراسة تحليلية نقدية لنماذج ممثلة

لوجود الانساني والقيم ،الاسكندرية : مكتبة الوفاء ، 2000 ص 38.

4.الامن البيئي: **Environmental Security** وهو حماية الافراد من الطبيعة بحيث يكون

التفاعل السلمي مع الانسان وبيئته وحمايتها من الجفاف والتصحر .

5.الامن الفردي : **Individual Security** وهو حماية الفرد ضد الاعتقال وهذا لضمان

الحرياتة وفقا لقانون المنصوص عليه .¹

6.الامن الجماعي : **Collective Security**هو حفاظ على كيان دولة وشرعيتها سواء أكانت

اقليميا أو محليا وان الابعاد السابقة الذكر تشير الى تحقيق حالة الطمأنينة لدي الانسان في

جوانب حياتية المختلفة وتوفير الامكانات والقدرات ،وفيما يتعرض للتهديد سواء من الأفراد

والجماعات لان الإنسان مركز كل شيء ،ويعتبر السيادة الوطنية لان الفرد يعد سبب وجود الدولة

2

¹ لدمية فريجة ،" استراتيجية الاتحاد الاوروبي لمواجهة التهديدات الامنية الجديدة - الهجرة غير الشرعية نموذجا -"، رسالة

ماجستير(جامعة محمد خيضر بسكرة ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية 2010/2009).ص 9

² خديجة عرفة محمد أمين ، الامن الانساني المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي ،الرياض :مركز الدراسات والبحوث

، 2009 ص 32.

خلاصة الفصل:

من خلال تطرقنا إلى الفصل الأول نستنتج ما يلي :

يعتبر مفهوم الأمن من مفاهيم العلاقات الدولية ،حيث ركزت المقاربات التقليدية على القوة العسكرية للدولة والتي تحافظ على أمنها واستقرارها وبقائها ،لان الأمن هو ضده الخوف .فقد تطرقنا له من الناحية الإسلامية و اللغوية واصطلاحية عند المفكرين العرب والغربيين، لذا بصفة عامة يختصر على حماية الدولة من التهديدات الخارجية سواء أكانت مباشرة أو غير مباشرة ،أما مفهوم الأمن من الناحية الحديثة فهو أوسع من ذلك لان يمس عدة المجالات الاقتصادية واجتماعية وسياسية والإيديولوجية، فهو يحافظ على أمنها ،وهذا من خلال عدة مستوياته فالأمن الداخلي يحافظ على استقرار البيئة الداخلية ،أما الأمن الخارجي هو أوسع من مفهوم الأمن الداخلي لأنه يوفر حماية لكيان الدولة من التأثيرات الخارجية ومن التهديدات المختلفة منها المخدرات والهجرة غير الشرعية ... أما الأمن الدولي فيحافظ على الأمن الدول من خلال العدوان، وهو أمر الصعب في ظل الأطماع والتنافس الكبير فيما بين الدول ، وهناك عديد من المفاهيم لتهديد الأمني حيث يعرف على أنه الخطر أو الأذى أو الشر ،وأن يكون تهديد الأمني على الأفراد والمجتمعات وهذا وفقا لاستراتيجيات وسياسيات التي يستجيب لمصالح ،وهو ناتج عن قوة العسكرية أي أن التهديد يكون بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ،وهذا من خلال المقاربات المفسرة للأمن الحديثة والتقليدية والمقاربة الأمن الإنساني الذي يفسر الأمن من عدة نواحي منها الأمن الصحي والبيئي وغير ذلك ...

الفصل الثاني:

طبيعة التحديات الإقليمية التي

واجهت الجزائر منذ 2011

الفصل الثاني : طبيعة التحديات الإقليمية التي واجهت الجزائر منذ 2011.

تمهيد

إن الموقع الجغرافي الذي تحتله الجزائر في شمال إفريقيا يعد موقعا استراتيجيا زاد من أهمية الدور الإقليمي والدولي للجزائر لكنه في نفس الوقت يطرح مجموعة من التحديات الأمنية المتعددة المصادر والأبعاد خصوصا في الفترة الحالية، أين تواجه الجزائر تهديدات أمنية متنوعة من بينها التهديدات التقليدية التي تهدد أمن الدولة منذ القديم على غرار الإرهاب والجريمة المنظمة وتهديدات الجديدة مختلفة وهذا ما ارتبط إلى حد بعيد بالبيئة الإقليمية التي ميزت الإقليم الجغرافي المحيطة بالدولة خصوصا في فترة ما بعد

2011 و هو ما سنحاول معالجته من خلال العناصر التالية:

المبحث الأول:التحديات الأمنية التقليدية ذات الطابع العالمي .

المبحث الثاني:التحديات الإقليمية الجديدة منذ 2011.

الفصل الثاني : طبيعة التحديات الإقليمية التي واجهت الجزائر منذ 2011.

المبحث الأول:التحديات الأمنية التقليدية ذات الطابع العالمي.

تعتبر التحديات الأمنية التقليدية تلك التحولات التي لازمت و طوقت الأمن الوطني الجزائري قبل 2011، و تتعلق بالبيئة الاقتصادية العالمية وما فرضته من التحديات على الأمن الاقتصادي الجزائري التي سنعالجها في المطلب الأول إضافة للإرهاب وانتشاره في الإقليم المحيط بالجزائر في المطلب الثاني، وفي الأخير سنحاول المعالجة تهديد الجريمة المنظمة في إطار المطلب الثالث.

المطلب الأول : التحديات الاقتصادية.

تعتبر الأزمة الاقتصادية التي شهدها الاقتصاد العالمي منذ أوت 2007 من أسوء الأزمات التي مر بها الاقتصاد منذ الثلاثينيات، وتعتبر من الأخطر الأزمات المالية خاصة بعد ما ثبت عجز النظام الاقتصادي العالمي عن احتوائها والتخفيف من أثارها بشكل سريع، وهذا ما أدى إلى نشوب الأزمة في القطاع المالي والمصرفي فتهاوت مؤشرات الأسواق المالية عبر العالم¹ ، كما شهد الاقتصاد العالمي أزمة من نوع آخر سنة 2014 مست قطاع النفط ،وهو قطاع الحيوي بالنسبة للاقتصاديات العربية، حيث تهاوت أسعاره بما يفوق النصف و هو الأمر الذي أدى بالعديد منها إلى إعلان سياسات تقشفية تماشيا و الوضع الجديد على غرار الجزائر أين أعلنت الحكومة الجزائرية أنها ستطلق خطة استثمارية جديدة مدتها خمس سنوات تمتد بين عامي 2015 و 2019 قيمتها 260 مليار دولار لتعزيز الإنتاج المحلي وتنويع مصادر الدخل ، بهدف خفض اعتماد الاقتصاد على النفط ، لكن ربما سيتعرقل تنفيذها في المدى المنظور بسبب صعوبة تمويلها مع تراجع إيرادات النفط ،وما نتج عنها من تداعيات على الاقتصاد الجزائري، والتي كشفت عن هشاشة وضعف المنظومة الاقتصادية ، وتعتبر أزمة اقتصادية جديدة بأنها أخطر من صدمة الثمانينات فقد قال وزير المالية محمد جلاب يمكن التخفيف من أثر انهيار أسعار

¹ أحمد يوسف وآخرون ،حال الامة العربية 2010/2009 :النهضة أو السقوط ،بيروت :مركز الدراسات الوحدة العربية ، 2010 ص ص 295.484.

الفصل الثاني : طبيعة التحديات الإقليمية التي واجهت الجزائر منذ 2011.

النفط على الاقتصاد الوطني، بإعلانه أن موازنة عام 2015 مبنية على سعر مرجعي هو 37 دولاراً للبرميل، فإن تقديرات صندوق النقد الدولي تشير الى أن سعر برميل النفط المطلوب لإحداث تعادل في موازنة الجزائر العامة هو 131 دولاراً، ويتضح من ذلك ان تراجع السعر دون 50 دولار من شأنه أن يهدد الاقتصاد الجزائري بأزمة مالية وركود اقتصادي فضلاً عن أزمات اجتماعية. التي تتجلى بارتفاع نسبة البطالة التي تزيد حالياً الى 10 في المئة، وترتفع الى 26 في المئة بين الشباب نتيجة لطبيعية تراجع الإنفاق الاستثماري وصعوبة تمويلها¹. و يوجد عدة عوامل تؤدي إلى تأثير الاقتصاد الجزائري بالأزمة المالية العالمية منها :

- ✓ ارتباط الاقتصاد الجزائري بالمتغيرات العالمية خاصة بعد التحول إلى اقتصاد السوق.
- ✓ ارتباط الاقتصاد الجزائري بالدولار حيث أن معظم صادراتنا تتم بالدولار و الذي شهد تدهورا كبيرا .
- ✓ اعتماد الاقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات و الذي يشكل 98 % من الصادرات لذلك يعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصادا ريعي هش عرضة لتقلبات أسعار البترول.
- ✓ عدم انخراط الجزائر في تكتلات اقتصادية تسمح لها بمواجهة تداعيات الأزمة.
- ✓ عدم وجود سوق مالي حقيقي كما أن البورصة لم تندمج في الأسواق المالية العالمية.
- ✓ عدم وجود تعاملات مصرفية للبنوك الجزائرية مع البنوك العالمية.
- ✓ انفتاح الاقتصاد الجزائري على الاقتصاد العالمي بشكل جزئي بمعنى أنها لم تنضم الى المنظمات.
- ✓ التسديد المسبق للمديونية الخارجية و التي جنبت الجزائر من الاضطرابات في الأسواق المالية .

¹ -إبراهيم عبد العزيز النجار ، الأزمة المالية و إصلاح النظام المالي العالمي ، الإسكندرية: الدار الجامعية ،2009،ص

الفصل الثاني : طبيعة التحديات الإقليمية التي واجهت الجزائر منذ 2011.

بحيث واصل بنك الجزائر في السداسي الأول لسنة 2008 تثبيت معدل الصرف الفعلي الحقيقي للدينار ، في ظل ظرف دولي يتميز بالتقلبات في الأسواق المالية و النقدية و أسواق الصرف و عودة التضخم على المستوى العالمي¹.

يتضح مما سبق أن الاقتصاد الجزائري يتأثر بالأزمة المالية العالمية لا محال ، لكن بمستوى أقل ومع هذا فقد تسببت الازمة الاقتصادية المالية والسياسية -الامنية التي مرا بها الاقتصاد العربي والجزائري. خصوصا بحيث الهيمنة القسرية على احتواء العولمة الاقتصادية ، وعدم وجود استراتيجية عربية متكاملة لتعزيز الموارد الذاتية من الاقتصاديات العربية ، وعدم وجود مشاريع قوية ذات جودة اقتصادية ، وهذا ما يؤدي الى عدم وجود علاقات عربية -عربية ذات تشابك واندماج ،مما يؤدي الى عدم الاكتفاء الذاتي وخصوصا الجزائر التي ادت الى² تفاقم عدة مشاكل الاجتماعية كالبطالة بين الشباب زيادة لحدة الازمة السكن بذلك أصبحت الجزائر أمام واقع يهدد الامن الاقتصادي الوطني.³

المطلب الثاني: انتشار الجماعات الارهابية .

تعرف كلمة الإرهاب من الناحية اللغوية أنها كلمة حديثة في اللغة العربية نجد كلمة الإرهاب أساسها رهب، يرهب رهبة، ورهبانا يعني خاف والإرهاب يعني من يلجأ إلي الإرهاب والتخويف لإقامة سلطته⁴ وان الإرهاب هو استخدام غير المشروع للعنف أو بالتهديد به بواسطة فرد أو جماعة أو دولة ضد فرد

¹ عبد المجيد قدي ، "الأزمة الاقتصادية العالمية و تداعياتها العالمية" ، مجلة بحوث إقتصادية عربية ، العدد 46، 2009. ص 166.

² مجيد الموسوي ، الثورة الأسعار النفط 2004، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية. ص 95.

³ زينب فريح ،"دور العامل الاقتصادي في التحولات السياسية الراهنة بالمنطقة المغاربية" رسالة ماجستير (جامعة محمد خيضر بسكرة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية 2012/2013)، ص 102

⁴ ابراهيم قلاتي ، قاموس الهدى، الجزائر : دار الهدى، 1997. ص 212 .

الفصل الثاني : طبيعة التحديات الإقليمية التي واجهت الجزائر منذ 2011.

أوجماعة أو دولة ينتج عنه رعبا يعرض للخطر أرواحا شريرة أو تهديد لحرية أساسية ويكون الغرض منه الضغط على الجماعة أو الدولة لكي تغير سلوكها تجاه موضوع ما".¹

فالإرهاب باللغة الفرنسية **Terrorisme** هو مجموعة من أعمال العنف واعتداءات فردية أو جماعة أو تدمير مما يخفف عدم الامن وللاستقرار.² وكذا هو كل فعل من أفعال العنف أو التهديد أين كانت أغراضه سواء أكان فرد أو جماعة ويهدف إلى ترويع الناس حياتهم أو حرياتهم.³

للإرهاب أشكال عديدة منها :

1. **ارهاب المجموعات الوطنية**: التي تطالب بحق تقرير المصير، ويستخدم الارهاب كجزء من

استراتيجيتها للوصول إلى تحقيق هدفها بوجوب الكفاح المسلح مثل عصابات الارجوان التي قامت بالعمليات الارهابية التي أدت إلى ترك الفلسطينيين لأراضيهم هربا من المذابح والاعتقالات وتدمير منازلهم⁴

2. **الارهاب المجموعات العقائدية**: ولهذه مجموعات هدف معلن وهو تغير الانظمة الاجتماعية

والاقتصادية والسياسية ولا تعتق مبدأ أو هدف ايديولوجيا محدد، وان كانت تهدف إلى الغاء نظام الحكم بالدولة مثال تفجير سفارة تركيا في ألمانيا واختطاف السكرتير العام للحزب الديمقراطي المسيحيين والعملية الدموية التي تمت ضد سفارة ألمانيا في السويد.⁵

¹ نبيل أحمد حلمي، الارهاب الدولي، القاهرة: دار النهضة العربية، 1988 ص 19 .

² LAROUSSEDEPOCHE.PREESDECRAMMOURE.LIRAIRIELAROUSSE.PARIS.1979. P415.

³ محمد فتحي عبيد، واقع الارهاب في الوطن العربي، الرياض: مركز الدراسات والبحوث، 1999 ص 30 .

⁴ محي الدين محمد، الارهاب في القانون الجنائي، القاهرة: مكتبة الانجوميصرية، 1996 ص 55.

⁵ محمد سلامة الرواشدة، أثر قوانين مكافحة الارهاب علي الحرية الشخصية دراسة مقارنة، عمان: دار الثقافة، 2010 ص

الفصل الثاني : طبيعة التحديات الإقليمية التي واجهت الجزائر منذ 2011.

وقد شهدت الاحداث الدولية العديد من النشاطات الارهابية التي تجاوزت آثارها حدود الدولة الواحدة و التي تمتد إلى عدة دول ،وهو ما يجعل منها جريمة تضر بالنظام الدولي¹، ومصالح الشعوب بحيث ظهر هذا مصطلح في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات كثيرا ما تداول المصطلحات الارهاب ، و الإرهاب السياسي ، و الإرهاب الداخلي و الإرهاب الدولي. أي ارهاب الدولة، وهذا ما تقوم بنشره وسائل الإعلام المحلية والعالمية ، بحيث أصبحت كلمة الارهاب متداولة في وسائل الاعلام بكثرة خاصة ما خلفته أحداث 11سبتمبر 2001 وتداعياتها و آثارها على الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية ، مما انجر عنها عدة اعتداءات التي أوجدت عالماً جديداً مغير، وقد شكلت الإجراءات الدولية لمكافحة الإرهاب تحدياً حقيقياً لمنظومة، والعالم بحيث ألقت بتداعياتها متزايدة على قضية الديمقراطية وتغييرات على سياسة الولايات المتحدة إزاء العالم العربي بما في ذلك تبرير شتى الإجراءات، وخاصة الحرب الوقائية التي فرضت على الدول العربية، فأحداث 11 سبتمبر 2001 التي جاءت الصدمة لأمركية والتي كان لا بد أن يتبعها تغيير مهم في السياسة الخارجية الأمريكية ، ولقد تمثل هذا التغير واقعا في جانبين:

1. تغيير مفهوم الأمن القومي الأمريكي الذي أصبح غير قادر على حماية الداخل الأمريكي.
2. تتمتع الولايات المتحدة الامريكية بإمكانيات ووسائل للنشر الديمقراطية وإعادة هيكلة العالم وما يتلاءم مع مصلحتها، وكذا الإصلاح في العالم العربي لأنه لم يعد شأن داخلي فقط بل أصبح يهم الولايات المتحدة، والعالم لذلك يتم الإصلاح العالم العربي لأنه هو الذي وفر التربة الخصبة للإرهاب.

3. تحول سياسات الولايات المتحدة تجاه المنطقة بدلا من الاهتمام بالجزئيات المتعلقة بأمن النفط وأمن إسرائيل، والتركيز على الكليات التي تشمل السياسة والاقتصاد والثقافة في منطقة الشرق الأوسط، فأصبحت تهتم بتشجيع الممارسة الديمقراطية في المجتمعات المغلقة التي يمكنها أن توفر

¹ أحمد ابراهيم محمود ،"الارهاب الجديد :الشكل الرئيسي للصراع المسلح في الساحة الدولية" ، مجلة السياسية الدولية ،العدد 147 يناير 2002 ص 44.

الفصل الثاني : طبيعة التحديات الإقليمية التي واجهت الجزائر منذ 2011.

منظومة من القيم والأفكار¹. التي تشكل خياراً فعلياً لاستبدال النمط المتطرف الذي يتمظهر اليوم بمظاهر إرهابية موجهة أساساً ضد العالم، وخصوصاً في الجزائر التي عانت كثيراً من الإرهاب وهذا من خلال العشرية السوداء جراء الاعمال الارهابية مما جعل الرئيس عبد العزيز بوتفليقة مصادقة على القانون المصلحة الوطنية كأسلوب سلمي في التعامل مع الارهابيين²، بالإضافة الى الاجراءات الامنية المشددة .

و في مسألة الارهاب تشهد البيئة الاقليمية للجزائر انتشار واسعاً للجماعات الارهابية، وخاصة منذ 2011 ، ومع ظهور مصطلح الربيع العربي حيث عاشت الجزائر تجربة اعتدائي ارهابية التي استهدفت قاعدة تيقوترين ، التي تعد تجربة مأساوية مما دفع نحو اتخاذ احتياطات كانت بدايتها التعامل القوات الخاصة للجيش مع تلك العملية³، وكذا ظهور ما يسمى بتنظيم القاعدة الاسلامية التي تحاول اختراق القارة السمراء مع بداية التسعينيات من القرن الماضي ،والدعوة الدولة الاسلامية في السودان ثم ظهور الجماعات المسلحة في الصومال⁴ ،وهذا ما مهد طريق لجماعات المسلحة أخرى وبخصوص تنظيم داعش و الاعمال الارهابية التي تشنها في كل من ليبيا سوريا، ومصر اضافة الى العديد من الهجومات الارهابية في الدول العالم.

¹ محمود حسن علي العفيفي،"مشروع الشرق الاوسط الكبير وأثره على النظام الاقليمي العربي " رسالة ماجستير (جامعة الازهر غزة ، كلية الادب والعلوم الانسانية ، 2012) ص 73

² امحمد برفوق ،"مكافحة الارهاب في الجزائر من المقاربة الامنية للحل السياسي" ،مجلة المفكر ،العدد الثاني مارس 2007 ص 37.

³ امام حسا نين عطا الله ،الارهاب النيابي القانوني للجريمة ،الاسكندرية : دار المطبوعات الجامعية(د.س.ن) ص 97.

⁴ مريم ابراهيمي ،"التعاون الامني الامريكي الجزائري في الحرب علي الارهاب وتأثير علي المنطقة المغاربية "رسالة ماجستير (جامعة محمد خيضر بسكرة ، قسم العلوم الحقوق والعلوم السياسية ،كلية العلوم السياسية ، 2010/2011)ص 46.

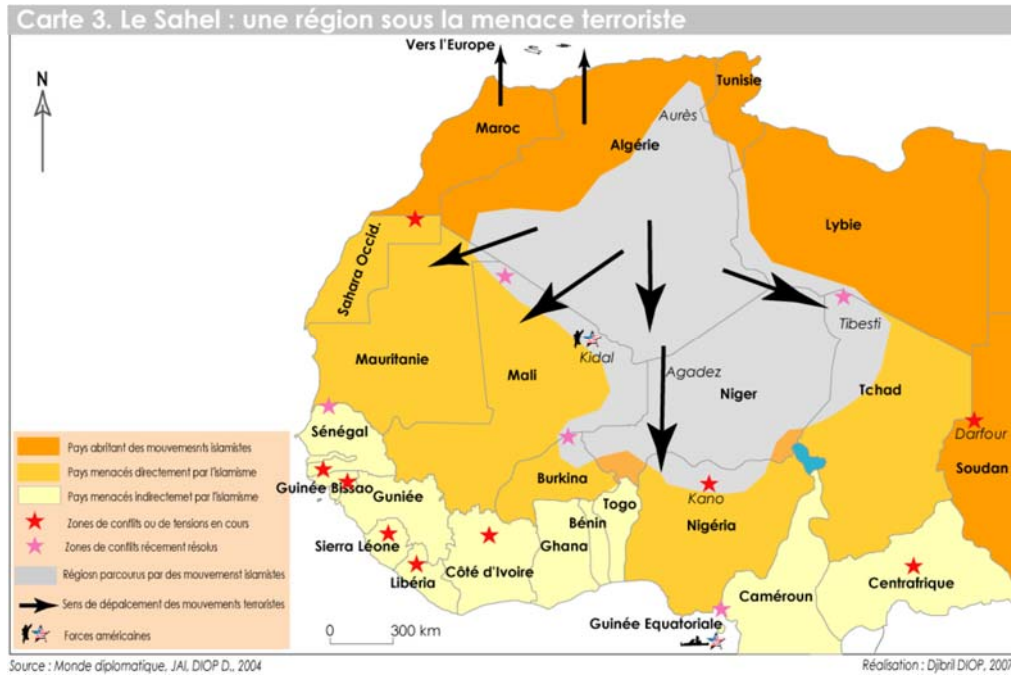
الفصل الثاني : طبيعة التحديات الإقليمية التي واجهت الجزائر منذ 2011.

و يعتبر انتشار لجماعات الارهابية خاصة ما يسمى داعش بحيث تمثل مراكز تجمع ،وتدريب وتخزين للذخيرة تابعة للتنظيم الإرهابي و الجماعات المسلحة في منطقة المغرب العربي التي واجهت اهتمام الإعلام العالمي مجددا. ونشرت وسائل الإعلام الغربية الكبرى عن تهديدات داعش في المنطقة المغاربية، حيث اعتبرت أن المغرب العربي يشكل طموحات لداعش ، و هذا فإن تنظيم داعش عندما قرر توسيع جبهات في المغرب العربي في كل من ليبيا وأجزاء من تونس والجزائر باتت الفوضى في ليبيا هي منصة لإطلاق تنظيم داعش نتيجة لتوافر مصادر التمويل السهلة، وباعتبار ليبيا البيئة الحاضنة لعناصر التنظيم وكونها المعبر الجغرافي المناسب للتحرك صوب إفريقيا وجنوب الصحراء حيث الصحراء الواسعة مجال التمركز و التموقع وتحريك العصابات ،اما تونس هي نقطة عبور التنظيم داعش فهي أهمية جيواستراتيجية كبرى ليس فقط كونها قلب جغرافية للمغرب العربي وليس لكونها عاشت انتقال سياسي ، ولكن أيضا لأنها فضاء لاشتغال العديد من التنظيمات الجهادية بعد عودة العديد من المقاتلين التونسيين من العراق وسوريا، والتحاق آخرين في تونس لأنها محطة أساسية بالنسبة لتنظيم داعش، وتعتبر نقطة عبور لبلدان المغرب العربي الأخرى، لا سيما الجزائر، و موريتانيا ثم نيجيريا وباقي بلدان الصحراء الأفريقية. وتعتبر الجزائر من أكثر الدول المحاطة بالتهديدات من عدة جهات و ليس فقط على حدودها مع ليبيا فالتنظيمات الإرهابية موجودة ومتنوعة في هذه الحدود، كما أن الوضع الأمني المتدهور في شمال مالي، والحدود المغلقة مع المغرب تزيد من المخاوف الجزائر، ويعتبر الخبراء الأمنيين في الجزائر لان التهديد الليبي هو الأخطر، لانعدام مؤسسات بهذا البلد و انتشار الفوضى و الجماعات الإرهابية من القاعدة إلى تنظيم داعش إلى جماعات أخرى مسلحة. ويعتقد الخبراء الأمنيين أن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب فقد إحدى أهم قواعدها.¹

¹ "داعش يتمدد في بلاد المغرب العربي"، متاح على الرابط التالي: www.elbadil.com يوم 2016/4/19 على الساعة

الفصل الثاني : طبيعة التحديات الإقليمية التي واجهت الجزائر منذ 2011.

و الخريطة التالية:



خريطة رقم 01 توضح نقاط انتشار الجماعات الإرهابية في منطقة المغربية الساحل الأفريقي.

مصدر : مريم إبراهيمي، "التعاون الأمني الأمريكي الجزائري في الحرب على الإرهاب وتأثير على المنطقة

المغربية" ص 44.

الفصل الثاني : طبيعة التحديات الإقليمية التي واجهت الجزائر منذ 2011.

المطلب الثالث: الجريمة المنظمة .

تعددت أشكال الجريمة المنظمة من بينها: تجارة المخدرات وتجارة الاطفال والنساء وسرقة السيارات وتجارة الكوكايين وغسل الاموال ... وغير ذلك من مرتكبين لعديد من الجرائم ،وعديد من العصابات الاجرامية التي تقترب أعمال ارهابية من جرائم الالكترونية عن طريق الجرائم المعلوماتية ،وعلى سبيل مثال :جريمة غسل الاموال ،وهي شبكة معقدة تتجه نحو القيام بعمليات متتابعة بهدف التحويل ،وفرض ضبطها لاكتشاف الاموال غير المشروعة أما تجارة المخدرات تعتبر صورة من صور الجريمة المنظمة اذا يبلغ هامش الربح % 98 من قيمة البيع بالتجزئة في بعض أنواع المخدرات في مرحلة التوزيع لان غالبية تأتي من بيع وصناعة وتهريب المخدرات .¹ فان صعود هذه التهديدات العابرة للحدود لم يقتصر فقط على الارهاب ،وتجارة المخدرات فهناك تحديات أخرى لا تقل خطورة على أمن الدول ،والأفراد في المنطقة ذات خصوصية في مجملها فهناك الهجرة غير الشرعية وتجارة الاسلحة ،وهذا في ظل حدوث الربيع العربي منذ 2011 الى غاية 2015 بحيث شهدت الجزائر عدة عمليات تهريب المخدرات والكيف المعالج ،وهذا ما أحصته الدرك الوطني خلال سنوات الاخيرة زادت على ذلك وجود عدة تهديدات الامنية أخرى سواء أكانت الجريمة كأداة خاصة التي تتجسد في جريمة استعمال أسلحة أو مواد محرمة أو الاسلحة الدمار الشامل ولا سيما الاسلحة البيولوجية² خاصة منذ 2011 فمثلا ليبيا أصبحت مسرحاً للأسلحة بمختلف أنواعها كالغازات الخانقة والسامة وقنابل المسيلة للدموع والإرهاب ،وظهور الميلشيات المسلحة مثلها في سوريا والأكثر من ذلك أنه قد استحدثت بعض الجرائم الارهابية الجديدة منها جريمة ،وتأسيس جمعية غير شرعية هدفها الارهاب أو الانضمام اليها ،وهذا ما أدى التهاب حدود الجزائرية من العمليات الارهابية والجرائم عبر الحدود الوطنية وفي هذا سياق اتاحة الفرص للأعمال الإجرامية عبر الدول فقد فتحت أسواق عالمية للسلع غير المشروعة

¹ محمد علي سويلم ،النظرية العامة للأوامر التحفظية في الاجراءات الجنائية دراسة مقارنة علي الجريمة المنظمة الاسكندرية : دار المطبوعات الجامعية ،2008 ص33.34.

² محمد صالح العادلي ،الجريمة الدولية دراسة مقارنة ،الاسكندرية: دار الفكر الجامعي ،(د.س. ن.) ص 134.

الفصل الثاني : طبيعة التحديات الإقليمية التي واجهت الجزائر منذ 2011.

وهذا ما سهل السفر والاتصالات على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني، وتخطي بذلك حدود الوطنية لتسير المعاملات وفي ذات الوقت أصبح تهديدات ومخاطر الجريمة عبر الدول على المجتمعات والأفراد لا يمكن التغاضي عنه فالتأثير التهديدات أصبحت خطيرة في خضم الربيع العربي والثورات العربية، وهذا ما جعلها تنتشر بسهولة ومرونة في جميع الجوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وهذا ما أدي تهديد الامني على العالم وعلى الجزائر خاصة¹. وتتخصر هذه الجرائم في أنواع التالية ":

- تبيض أو غسل الاموال .
- تهريب المخدرات بصورة غير شرعية .
- الفساد والرشوة الموظفين العموميين على النحو المنصوص عليه في التشريعات الامنية وكذلك اعضاء الحزب والنواب المنتخبون .
- جرائم الكمبيوتر .
- تهريب الأسلحة.
- خطف الطائرات وغيرها من الجرائم².

هذا و تعد جريمة القرصنة من الجرائم الخطيرة التي تهدد الأمن القومي العربي عامة، والجزائر خاصة بحيث واجهت عديد من دول عدة الجرائم القرصنة من بينها جرائم السفن المخطوفة أو التي تتعرض للتهديد والخطف³. و لقد أصبحت القرصنة البحرية من أخطر والتهديدات العالمية والتي

¹ عصام عبد الفتاح عبد السميع مطر، الجريمة الارهابية، الاسكندرية : دار الجامعة الجديدة، 2005 ص 111.

² محسن عبد الحميد أحمد، أبحاث حلقة علمية حول الجريمة المنظمة وأساليب مكافحتها، الرياض : مركز الدراسات والبحوث، 1999 ص 87.

³ القرصنة البحرية على السفن متاح على الرابط التالي:

<http://repository.nauss.edu.sa/bitstream.handle/123456789/5026/> في يوم 2016/5/18 على الساعة

الفصل الثاني : طبيعة التحديات الإقليمية التي واجهت الجزائر منذ 2011.

فرضتها على كل من التجارة الدولية والسلامة والاستقرار البحري في المنطقة خاصة في ظل تزايد عدد هجمات القرصنة في الآونة الأخيرة خصوصا في منطقة القرن الإفريقي.¹

و عملية الاختطاف لم تطل فقط السفن و انما شملت ايضا الافراد من خلال اختطاف جماعات منظمة للشخصيات السياسية و الدبلوماسية مقابل دفع فدية مالية و تعد هذه الجرائم احد وسائل تمويل الجماعات الارهابية و الجريمة المنظمة خصوصا في افريقيا، و قد تعرضت الجزائر لعملية اختطاف سبعة دبلوماسيين جزائريين بشمال مالي في 5 أبريل 2012 حيث تم عن تحرير اثنين من دبلوماسيين كانا بقبضة حركة التوحيد والجهاد وأكد وفاة آخر و تم الإفراج في جويلية 2013 عن ثلاثة من أصل سبعة دبلوماسيين جزائريين اختطفتهم في مدينة غاو شمالي مالي. حيث قامت الحركة بإعدام طاهر تواتي نائب القنصل في أوت من ذات العام بعد رفض الجزائر الاستجابة لإطلاق سراح أحد قادة الحركة المتهم بالإرهاب و بعد إعلان السلطات الجزائرية إلقاء القبض العناصر الإرهابية بمدينة بريان (600 كلم جنوب العاصمة)، وبينهم قيادي بتنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي²

¹ كواليس خطف وتحرير الدبلوماسيين الجزائريين بمالي متاح في الموقع التالي

<http://ariyadh.com/net/news/reportsdinteriews> . يوم 2016/5/19 على الساعة 15:30.

² مصير غامض للدبلوماسيين الجزائريين المختطفين في ظل تأزم الوضع شمال مالي ، [aljeera](http://aljeera.net/news/reportsdinteriews) ،

<http://aljeera.net/news/reportsdinteriews> متاح في الموقع التالي على الساعة 15:30.

المبحث الثاني :التحديات الإقليمية الجديدة منذ 2011.

تعتبر التحديات الإقليمية الجديدة من بين أهم التحديات التي تواجه الجزائر في الفترة الحالية منها السياسي و منها الأمني، سنحاول التفصيل فيها في إطار المطالب التالية:

المطلب الأول : تحدي الحراك العربي .

منذ بداية 2011 انطلقت عديد من احتجاجات الشعبية في الدول العربية تحت شعار "الشعب يريد إسقاط النظام" و هذا في ظل الاستقرار الوهمي الذي ميز الصفة الاستبدادية عند غالبية النظم السياسية العربية التي استخدمت عديد من الآليات للسيطرة¹، و قد انطلق هذا الحراك بسبب تردي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية السيئة في تونس، وتضامنا مع محمد البوعزيزي الذي أضرم النار في نفسه رافضا تقبل العجز في مواجهة الازدلال مما جعل عديد من التحركات الشعبية في العديد من الدول العربية مثل ليبيا واليمن سوريا ومصر... ومن المعروف ان خلفية هذا الحراك عدة دوافع داخلية و خارجية: فالداخلية تتعلق بأزمة البطالة والتهميش الاقتصادي والاجتماعي...و التي تتعلق بدور بعض الاطراف الدولية في تأجيج الاحتجاجات مثل منظمات تدعيم الديمقراطية في مصر التي تم تمويلها من طرف الولايات المتحدة، و لعل اهم عامل هنا يتعلق بغياب الديمقراطية في الدول العربية، مما أحدث الحراك الذي شهدته المنطقة العربية و ادت الى الاطاحة بالكثير من الأنظمة العربية، بدأ من تونس ومصر وانتشر سريعا في أنحاء الوطن العربي ليصل الى ليبيا واليمن وسوريا في مارس، وهي لازالت مستمرة حتى الان في سوريا.

فمثلا في تونس بدأ في 17 ديسمبر 2010 بمدينة سيدي بوزيد احتجاجا على تردي الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية السيئة في تونس ، وسرعان ما تحولت هذه المظاهرات الى حراك شعبي عارم وصل الى مدن التونسية على غرار تونس العاصمة وسوسة مما أطاح بالرئيس التونسي زين العابدين الذي حكم

¹ خميسة عقابي ، "النفط في العلاقات الامريكية العربية دراسة حالة الجزائر 1990-2014".رسالة ماجستير (جامعة محمد خيضر بسكرة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية وقسم العلوم السياسية 2014 / 2015). ص 199.

الفصل الثاني : طبيعة التحديات الإقليمية التي واجهت الجزائر منذ 2011.

لمدة 23. أما الحراك في اليمن لم يختلف على باقي الدول العربية، من ناحية تدهور الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وسيطرة على القيم والتقاليد القبلية التي وقفت ضد ارساء المؤسسات السياسية والإدارية والاجتماعية في بناء دولة ذات مقومات سياسية ووظيفية وبنوية تعمل على الاستقرار المجتمع. أما سوريا يعود الى تحالف قطر مع الاخوان المسلمين في سوريا، وهذا ما ادى الى زعزعة نظام بشار الاسد.¹

لقد توقع الكثيرون من المتتبعين للأوضاع السياسية بالمنطقة حدوث ثورة في الجزائر مباشرة بعد تونس، غير أن شيئاً من هذا القبيل لم يقع إلى حد الآن. بحيث لا تزال الأوضاع في الجزائر غامضة كثيراً، كما لا يزال نفس السؤال يتكرر طرحه، من حين إلى آخر، منذ استقلال البلاد : الجزائر، إلى أين؟. للتذكير، لقد تحرك الشارع الجزائري مبكراً، سنة 1988، وقد بدأت أولى الخطوات الفعلية للانتقال نحو نظام ديمقراطي إلا أنه سرعان ما أخفقت المحاولة لتتبع بمأساة وطنية لا تزال تداعياتها متواصلة إلى اليوم، وإن خفت حدتها، بحيث شهدت الساحة السياسية و الاجتماعية في الجزائر احتجاجات شعبية في عام 2011 وقعت أحداث شغب ضد غلاء المعيشة دامت أياماً قليلة واكتفت السلطات في وإخمادها بالاستجابة لمطالب المتظاهرين مباشرة. بحيث تجاوزت على وجه السرعة. في إعداد الترتيبات اللازمة لمواجهة غلاء المعيشة، لتجد السلطات نفسها مرغمة على تأخير وقت للقيام بالإصلاحات التي تفرضها الحاجة لإنعاش الاقتصاد الجزائر اليوم أكثر من أي وقت مضى، وهذا ما تحتاج إلى ترشيد اقتصادها ويتضمن في :

- محاربة الفساد والتهريب.
- التحول إلى الإنتاج بدلاً من الاستيراد.
- إعادة الثقة بين المستثمرين الذين يشكون من الاضطراب القانوني والبيروقراطية.

¹ صباح كزيز، "دور السياسة الخارجية لدولة قطر في الحراك العربي الراهن 2010/2011". رسالة ماجستير (جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2014/2015)، ص 105.

الفصل الثاني : طبيعة التحديات الإقليمية التي واجهت الجزائر منذ 2011.

- التملص على نطاق واسع من دفع الضرائب، بالإضافة إلى المخاطر المتوارثة من الاقتصاد السابق في نواحي الصحة العامة والبيئة¹.

المطلب الثاني : تردي الاوضاع الامنية و الفشل الدولاتي في الساحل الافريقي.

لا تقتصر التحديات والتهديدات الامنية المطروحة على الامن الوطني الجزائري على الدول الجوار العربية وإنما يعتبر الاقليم الجنوبي مصدرا خطير جدا لتهديدات متعددة أمنية و سياسية فالشريط الحدودي الجنوبي للجزائر الذي يربط كل من : مالي والنيجر والتشاد ... و ذلك يوجد بسبب الخصائص الامنية و الاقتصادية التي تميز دول الساحل خصوصا المتعلق بالفشل الدولاتي في المنطقة بسبب عدم قدرة الدولة على حماية مواطنيها من العنف، و الدمار الى جانب اعتبار نفسها فوق القانون حتى اذا ما كانت تملك اشكالا الديمقراطية إلا انها تعاني من عجز ديمقراطي خطير وذلك على مستوي مؤسساتها².

وتعتبر أزمة مالي من بين اهم الازمات السياسية و الامنية التي اثرت حديثا على الامن الجزائري بسبب الصراع الداخلي بين الشمال و الجنوب، حيث يمكن تصنيف النزاع في مالي على أنه نزاع داخلي كبير وعنيف بحكم تواجد الاطراف الداخلية والخارجية ، مما أدى الى استخدام الاسلحة بين الاطراف في اطار الصراع على السلطة و تعتبر دولة مالي الحلقة الاضعف في منطقة الساحل³، وأكثر عرضة لزعزعة وعدم الاستقرار على يد المتمردين وخصوصا مع تواصل النزاع العرقي ، و هذا ما مهد الى ظهور حركات التمرد والانفصالية.

¹ محمد هناد ،"الاصلاحات السياسي المعلنة مؤخرا في الجزائر" ، تقرير المؤتمر نظرة نقدية في ثورات في عام 2011 في شمال افريقيا وتداعياتها ، جنوب افريقيا : معهد الدراسات الامنية في 31 ماي 2011 ص 17.

² نعوم تشومسكي، الدولة الفاشلة اساءة استعمال القوة والتعدي على الديمقراطي ،(تر :سامر الكعكي)،بيروت :دار الكتاب العربي ،2007 ص 8.

³ جمال بوازدي ،"الساحل البعد الاستراتيجية للحرب في مالي وتداعياتها على بلدان المغرب العربي"،مجلة المفكر ،العدد التاسع ماي 2013،ص 537.

الفصل الثاني : طبيعة التحديات الإقليمية التي واجهت الجزائر منذ 2011.

وقد كانت بداية الازمة في منتصف جانفي 2012 حيث هاجمت الحركة الوطنية لتحرير الازواد عدد من المدن المالية يوم 17 جاني 2012 مما هدد الحدود النيجرية والجزائرية بحيث حاولت العديد من الطوارق التمرد ضد السلطة المركزية في باماكو، وكان أبرزها حركة الازواد بحيث سعت الى بناء شبكة معارضة محلية، وحشد الدعم الدولي لمشروع استقلال عن الشمال في مالي، وسبب الرئيسي لازمة مالي ان الرئيس توما نوتوري لم يدمج التوارق في العملية السياسية، وأبعدهم عن المشاركة في القرار السياسي، وهذا ما أدى إلي الصراع بين المنطقة الشمالية والمنطقة الجنوبية، مما أضعف بناء الدولة المركزية فكان تدخل من فرنسا لم يكن مفاجئاً أكثر للاعبين الدوليين والإقليميين انغماسا في الازمة المالية منذ اندلاعها عام 2012 لأنها تعتبر ذات أهمية بالغة بالنسبة الى فرنسا، وهذا لتتوزع مصادر الطاقة فيها، والممرات البحرية المجاورة لقارة افريقيا¹. و الى جانب المخاطر المشار اليها سابقا كالإرهاب و الجريمة المنظمة، اثرت الاوضاع السياسية و الامنية في الساحل الافريقي على الامن الوطني الجزائري من خلال:

اولا: موجات النزوح للاجئين الافارقة:

حيث تعرضت الجزائر لموجات من النزوح و الهجرة الجماعية و السرية نحو شمال افريقيا و الجنوب الجزائري خصوصا، و الهجرة كظاهرة عابرة للأقاليم تشكل رهانا اجتماعيا تترجم بأزمة حول اندماج المهاجرين و الذي يولد أزمة و تهديد للامن الداخلي في منطقة.

و تمثل منطقة المغرب العربي منطقة عبور رئيسية للمهاجرين الافارقة (مالي، النيجر، التشاد)، حيث تعود هذه الهجرة إلى اللأمن والاستقرار الذي يميز المنطقة مع زيادة الأسباب الاجتماعية البطالة والأسباب الاقتصادية، وأظهر نوع من خطر والتهديدات كالتجارة المخدرات، و غسل الأموال والجريمة المنظمة.² و تعد الهجرة غير الشرعية من أنواع الهجرة العابرة للحدود دون تقييد بالشروط أي أنها تسمح بالدخول من الأماكن

¹ الحافظ النوني، "أزمة الدولة ما بعد الاستعمار في افريقيا حالة دولة الفاشلة نموذج مالي"، مجلة المستقبل العربي، العدد الثاني سبتمبر 2012 ص 80.

² وهيبية تباين، "الأمن المتوسطي في الاستراتيجية الحلف الاطلسي دراسة حالة ظاهرة الإرهاب"، رسالة ماجستير (جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2014) ص 148.

الفصل الثاني : طبيعة التحديات الإقليمية التي واجهت الجزائر منذ 2011.

محددة سواء أكانت عن طريق البر أو الجو أو البحر لإقليم الدولة، و تشترط الدولة في العادة لدخول أراضيها أو الخروج منها تقديم جواز سفر أو وثائق والتأشيرات.¹

و منذ 2011 شهدت الجزائر موجات كبيرة من اللاجئين من مختلف الجنسيات العربية و الإفريقية بحثا عن الاستقرار والأمن حيث تشير التقارير إلى وصول أكثر من 16792 لاجئ إفريقيا وصلوا إلى الجزائر بطريقة غير شرعية خلال 2015 من بينهم 5588 لاجئا ماليا ، كما تشير الإحصائيات رسمية إلى استقبال الجزائر أكثر من 120 ألف لاجئ سوري بسبب تردي الأوضاع الأمنية و الإنسانية في سوريا.

ثانيا : أزمة التوارق.

تتشكل قبائل التوارق أو الطوارق من أقليات أثنية تتركز بشكل خاص على تراب مالي، النيجر، الجزائر، ليبيا وحتى بوركينا فاسو فقد وصلت عدد الأفراد التوارق إلى ثلاث ملايين والنصف مليون أي حوالي 85% و هم قبائل تختلف عن باقي القبائل بحيث يتميزون بمقومات عرقية ودينية و لغوية مشتركة. و تظهر مشكلة التوارق في منطقة شمال النيجر أكثر من أي منطقة أخرى ضمن إقليم منطقة الساحل الإفريقي، و ارجع جذور الأزمة التوارق إلى النظم السياسية بين دولتين مالي و النيجر على حد سواء ، و هذا ما أكده ما نوداييك في عدة عوامل منها:

- تهميش قبائل التوارق لأزيد من ثلاثين سنة .
- سوء الأوضاع المعيشية في منطقتين مالي والنيجر .
- وجود التوارق بكثرة في الجنوب الصحراء الجزائرية بالتمنراست و جانت² .

¹ لدمية فريحة ،"استراتيجية الاتحاد الاوروبي لمواجهة التهديدات الامنية الجديدة -الهجرة غير الشرعية -نموذجا "رسالة ماجستير(جامعة محمد خيضر بسكرة ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية 2010/2011)، ص ص 76.77 .
² أبصر أحمد طالب ،"المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي"، رسالة ماجستير، (جامعة الجزائر ،كلية العلوم السياسية والإعلام ،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2009 / 2008)ص ص 33.34 .

الفصل الثاني : طبيعة التحديات الإقليمية التي واجهت الجزائر منذ 2011.

لقد عادت قضية التوارق من خلال عمليات اختطاف الأجانب الأوروبيين بحيث طلبوا فدية للإطلاق سراحهم فقد اختطفوا في تندوف من داخل مخيمات البوليساريو ، و شاع اسم أزواد و ذلك لبروزه في وسائل الإعلام الدولية بسبب المواجهات المسلحة التي تحدث بين قوات الجيش والدرك الماليين و بقيت المواجهات المسلحة التي وقعت خلال الأسابيع الأخيرة بالشمال المالي بإقليم أزواد، بحيث كانت الإعدام بالجملة وعمليات الذبح والنحر الهمجية التي اكتشفت جثث ضحاياها بالعشرات مما دفع من التوارق الماليين للهروب صوب الجزائر وموريتانيا والنيجر. و نقول أن الجزائر التي تدرك حجم الخطر الذي يشكله ملف التوارق و عليه أعلنت حالة الطوارئ وهي غلق الحدود أو بالحوار والصلح بين الجزائر ومالي لحماية الحدود الجزائرية¹ و يعتبر التوارق مهدد لمنطقة الساحل الإفريقي من خلال جريمة المنظمة والإرهاب العابر للحدود وشبكات التهريب والهجرة غير الشرعية واللاجئين وتجارة المخدرات وتهريب السلاح.... الخ والتي لها انعكاسات خطيرة على أمن واستقرار الجزائر ، وعملت الجزائر على توفير سياسة وقائية بتوفير البديل الاقتصادي والاجتماعي للتوارق الموجودين على أراضيها بجمعهم في قرى والمدن في جنوبهم وترقية ظروف معيشية لهم ومحاولة إدماجهم في الحياة السياسية لان كل من مالي والنيجر لم تقدم أي بديل لتعويض التغيرات التي طرأت على النمط المعيشي للتوارق ليخدم استقرار المنطقة² بالرغم من أن التوارق الجزائريين لا توجد لديهم أي مشكلة مع الجزائر ولم يرفضوا انتماءهم لها . على غرار التوارق في النيجر والمالي أي تبني فكرة الاستقلال، و انفصال و إقامة دولة خاصة بهم والصحراء كما نعلم أنها غنية بالبتترول والغاز والموارد الطبيعية.

¹ لحسن العيسى ،"ما الذي يحدث بالحدود الجنوبية للجزائر ؟يوم تستفيق "دولة" الطوارق بالمغرب العربي " ، متاح على الرابط التالي: [http:// www.alittihad.press.ma](http://www.alittihad.press.ma) يوم 2016/3/2 علي الساعة 15:30.

² حسام حمزة ، "الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري "،رسالة ماجستير (جامعة الحاج لخضر ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية، 2010/ 2011.)ص ص 108/109.

الفصل الثاني : طبيعة التحديات الإقليمية التي واجهت الجزائر منذ 2011.

مما يشكل خطر إذا تحالفت حركات الأزواد مع الجماعات الإرهابية في الصحراء وعصابات أخرى ، و هذا ما نقول عليه تهديد الأمني للجزائر وحدودها الوطنية مع ذلك فان الممارسات جماعة الإرهابية و المهربين مازالت حتى الآن تشكل خطرا على الحدود الصحراء الجزائرية¹ فأزمة التوارق تهدد منطقة الساحل الافريقي وتهدد أمن الجزائر² .

المطلب الثالث : سقوط الأنظمة السياسية في الدول الجوار.

أدت الاحتجاجات الشعبية التي شهدتها الدول العربية إلى سقوط العديد من الأنظمة السياسية في كل من تونس، مصر، اليمن و ليبيا و تكمن خطورة هذا الامر هو الفراغ المؤسساتي الذي خلفته و انعكاساته على الوضعية الامنية المنفلتة داخل هذه البلدان و البلدان المجاورة لها، بحيث تأثرت الجزائر من الدول المجاورة ومن أهمها :

أولا: أزمة ليبيا و انتشار السلاح الليبي:

منذ منتصف شهر فيفري 2011 شهدت مختلف أنحاء ليبيا تظاهرات حاشدة ضد نظام العقيد معمر القذافي و بالتحديد في 17 فيفري كان يوم احتجاجات ضد الحكومة، و قد حاولت الحكومة التفريق الاحتجاجات بالقوة الأمر الذي تسبب في سقوط قتلى و زاد من حدة التظاهرات الشعبية. و في المرحلة الأولى كانت الفترة الممتدة من 15 فبراير حتى اندلاع النزاع المسلح في ليبيا، تجمع عديد من المحتجين للتظاهر في المواقع المختلفة ضد حكم العقيد القذافي ، و ضد قمع الاحتجاجات و قد قوبلت الاحتجاجات السلمية بالعنف بحيث استخدمت الغاز المسيل للدموع والهرات لتفريق الاحتجاجات ، و بعدها استخدمت الذخيرة الحية من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الثقيلة و الرشاشات و الأسلحة المضادة للدبابات،

¹ شاكر ظريف ،"البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية التحديات والرهانات" ، رسالة ماجستير (جامعة الحاج لخضر باتنة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، 2008/2009) ص 45.

² عادل جارس ،"تأثير التهديدات الأمنية بمنطقة الساحل في الامن القومي الجزائري" ، رسالة ماجستير (جامعة تبسة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم علوم السياسية) 2011/2012 ص 64.

الفصل الثاني : طبيعة التحديات الإقليمية التي واجهت الجزائر منذ 2011.

وكذا قد شملت حملة الاعتقالات لشخصيات بارزة ... كما شهدت المرحلة الثانية ارتكاب جرائم الإنسانية في ليبيا مما دفع الى تشكل مجموعة المعارضة المسلحة في أنحاء ليبيا واندلاع النزاع المسلح و الأمر المهم في هذه المرحلة أن المحتجون حصلوا على الأسلحة في مراحل مبكرة من الثورة مما زاد القتال بين القوات الموالية للنظام والمحتجون¹.

إن طبيعة الأزمة الليبية اليوم من الأزمات المعقدة وغير حاسمة لأنها أصبحت حرب أهلية مما أدى تدخل حلف الناتو و جعل المحتجين يسقطون إما ضحايا أو قتلى أو كلاجئين وما يترتب عليها من عدم استقرار وتشكيل تهديدات أخرى ومن تهديد أزمة اللاجئين على نطاق واسع مما يزيد في حدة تهديدات على الجزائر ومالي والنيجر، ومما أدى الى استمرار الصراع العسكري الليبي لفترة طويلة. مما أدى اقتراح كل من الاتحاد الإفريقي و الجامعة العربية عدة نقاط لتسوية الوضع في ليبيا². لان المشهد الليبي يزداد تفاقما مع وجود عناصر التنظيم الإرهابي بعد سقوط نظام القذافي أدى إلى افتقار الشديد إلى المؤسسات وظهور حرب الأهلية مما انتج تدهور الوضع الاقتصادي الليبي والاجتماعي (مشكلة اللاجئين³).

تعتبر الجزائر مهددة بعدة تهديدات منها الإرهاب والجريمة المنظمة وتهريب المخدرات والهجرة غير الشرعية ، و كذا تهديد لباقي الدول . كما تبقى أزمة ليبيا مشهد خطيرا يؤثر على العلاقات المغاربية في ظل ظهور الحرب الاهلية الليبية وما زادها ظهور الجماعات الارهابية المسلحة (الميليشيات) ستكون مصدر تهديد مباشر لدول المغرب العربي وخصوصا الجزائر⁴.

¹ تقرير بعثة المجتمع المدني لتقصي الحقائق في ليبيا" ، جانفي 2012 ص ص 10.11.

² محمد عبد الله رسلان ، "تطورات الازمة الليبية العربية" ، مجلة السياسة الدولية، العدد 113. يوليو 1993 ص 125.

³ محمد مالكي، "الازمة الليبية وتداعياتها على منطقة المغرب العربي: تطور الوضع في ليبيا ما بعد القذافي"، ورقات سياسية، العدد 6 سبتمبر 2011. ص 2.

⁴ ديدي ولد السالك، "الازمة الليبية وتداعياتها على منطقة المغرب العربي:مخاطر استمرار النزاع في ليبيا علي التحول الديمقراطي في منطقة المغرب العرب"، ورقات سياسية، عدد:6، سبتمبر 2011. ص 4

الفصل الثاني : طبيعة التحديات الإقليمية التي واجهت الجزائر منذ 2011.

ثانيا :الحراك في تونس

كما بدأ الحراك التونسي في 17 ديسمبر عام 2010 م بمدينة سيدي بوزيد احتجاجاً على تردي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية السيئة في تونس وتضامناً مع محمد البوعزيزي الذي أضرم النار في نفسه مما أخرج الالاف من المتظاهرين الرافضين لأوضاع البطالة المزرية وغياب العدالة الاجتماعية وتفاقم الفساد داخل النظام الحكم وسرعان ما تحولت هذه المظاهرات إلى حراك شعبي وصل الى مدن تونسية على غرار تونس العاصمة وسوسة، قسفة وغيرها من المدن التونسية التي رفعت الشعارات تطالب الحكومة بتلبية حقوقها دلالتها اجتماعية وسياسية واقتصادية ونفسية .واستطاع الحراك الإطاحة بالرئيس التونسي زين العابدين الدين الذي حكم البلاد لمدة 23 سنة.¹

هذا الفراغ الامني و المؤسساتي في دول الجوار التونسي و الليبي ادى انتشار عمليات التهريب في الحدود الجزائرية التونسية و الليبية بحيث أصبحت عمليات التهريب عبر الحدود وانتشار السوق السوداء، مما أدى الى إقامة منطقة حرة على الحدود مع ليبيا في جنوب البلادها، وهذه المناطق التي تعمل أغلبها في السوق السوداء.وهي أشبه ما يكون بالأخطبوط، الذي يصعب السيطرة عليه، نظرا لتشعب وحسن تنظيم شبكات التهريب، مما سهل عمليات التهريب.وأكثر منطقة تهريب بين تونس وليبيا ووفق نفس إحصائيات وزارة التجارة تتجاوز المعاملات التجارية غير القانونية مع كل من ليبيا والجزائر 1 مليار دولار ويبلغ حجم التجارة الموازية مع ليبيا أكثر من 50 بالمئة المعاملات التجارية القانونية و60 بالمئة مع الجزائر. و خلال السنوات الخمس الماضية نجح المهريون في نسج شبكات تهريب خطيرة تنشط خاصة في المناطق الجنوبية الشرقية للحدود مع ليبيا والمناطق الغربية للحدود مع الجزائر.وتقول وزارة التجارة بناء على إحصائياتها إن

¹ محمد ياسين الجلاصي، "تونس تعزز التأهب الامني بعد تهديدات ارهابية، متاح على الرابط التالي:

www.alhayat.com، يوم 2016/4/19 على الساعة 11:10.

الفصل الثاني : طبيعة التحديات الإقليمية التي واجهت الجزائر منذ 2011.

شبكات التهريب تكبد اقتصاد البلاد سنويا خسائر تتجاوز 3.6 مليار دولار. وكما يقول الخبراء إن مقاومة شبكات التهريب التي ركز عليها اقتصاد الموازي يعد من أخطر التحديات التي تواجهها الجزائر ، وهذا حسب بعض الإحصائيات التي تحصي رقم معاملات السجائر المهربة فاقت 1300 مليار . و بات تهريب المواد الغذائية ولعب الأطفال والملابس والأسلحة واقعا وتتم عمليات التهريب سواء عبر الشريط الحدودي مرورا بالمسالك الجبلية الوعرة أو عبر المعابر الحدودية البرية أو البحرية. آفة التهريب التي انتعشت خلال السنوات الأخيرة وهذا بالتعاون بين المهربين والإرهابيين تهريب مقابل مساعدتهم على تمرير قطعة سلاح مما أدى الى تهريب الأسلحة وخاصة في ليبيا مما طلبت الجزائر من تونس تزويدها بقائمة الأسلحة التي تم تسريبها إلى ليبيا عبر الأراضي التونسية خلال عامي 2011 و 2012، بعد ضبط صواريخ ستينجر، الأميركية الصنع، واقتصرت عمليات التهريب في بداية ظهورها على بيع المواد الغذائية، والمشروبات الغازية، ولكن تحولت إلى سلع أخرى أكثر أهمية، وأصبح البنزين في صدارة السلع التي يركز عليها المهربون الى السجائر والملابس¹

¹ محمد ياسين الجلاصي، المرجع نفسه..

الفصل الثاني : طبيعة التحديات الإقليمية التي واجهت الجزائر منذ 2011.

خلاص الفصل:

نستنتج في الاخير أن التطورات التي عرفتها منطقة شمال افريقيا و الساحل في السنوات الاخيرة جعلت الجزائر تمر بعدة تحديات أمنية سواء أكانت تقليدية أو حديثة بحيث اهتز القطاع الاقتصادي بأزمة النفطية مما جعل الجزائر تنتهج سياسة التقشف وفي عديد من القطاعات أما مفهوم الارهاب بالنسبة للجزائر فأصبح معروف خلال العشرية السوداء الي يومنا هذا فهو مهدد تقليدي وحديث ، وكذا الجريمة المنظمة التي تهدد الجزائر من أهمها :تجارة المخدرات وتهريب الاسلحة والى غير ذلك أما الهجرة غير الشرعية وبضبط أزمة الاجئين التي باتت تهدد الجزائر خصوصا في ظل الحراك العربي ،وما انجر عنها من سقوط الانظمة السياسية ووجود اللامن وللاستقرار الداخل الانظمة العربية بصفة عامة وبصفة خاصة .فأصبحت المشكلة للاجئين تهدد أمن الجزائر لأنهم اصبحوا منتشرين بكثرة من بينهم الماليين وسوريين وغيرهم ،وهذا ما يهدد الجزائر من الناحية الامنية ،وعلى الحدود بحيث أصبحت الجزائر مهدد من انتشار الارهاب والجريمة المنظمة ،وفي ظل الربيع العربي وجود عدة أزمات التي تعتبر تهديدا أمنيا مباشر على المغرب العربي والساحل الحدودي للجزائر . فأزمة مالي والتوارق وليبيا كل يهدد بطريقته وبصفة مباشرة، وهذا ما جعل الجزائر دائما متأهبة لوجود أي خطر على حدودها من جراً هذه التهديدات المستمرة، ومع وجود هذه التهديدات تعتبر الجزائر والدبلوماسية الجزائرية تبحث دوما عن الحلول لهذه التهديدات سواء أكانت تقليدية أو جديدة .

الفصل الثالث :

إستراتيجية الجزائر في تعامل مع

التحديات المطروحة

الفصل الثالث :إستراتيجية الجزائر في التعامل مع التحديات المطروحة

تمهيد

عملت الجزائر من اجل مواجهة التحديات التي تعترضها في سياق بيئتها الإقليمية و حتى الدولية على وضع إستراتيجية متكاملة داخليا و خارجيا، حيث عملت في الصعيد الداخلي على تأمين استقرارها السياسي و الاقتصادي من خلال مجموعة من الإجراءات لعل أهمها الإصلاحات السياسية و الدستورية المقررة منذ 2011، إلى جانب بناء إستراتيجية اقتصادية للتعامل مع انخفاض أسعار النفط عالميا قوامها سياسة التقشف و تخفيض قيمة الدينار الجزائري. وكذا على الصعيد الخارجي حيث عملت على تفعيل الدور الإقليمي للجزائر من خلال استخدام الوسائل الدبلوماسية و بناء الشراكات الأمنية و هو ما سنفصل فيه ضمن هذا الجزء من الدراسة. من خلال المبحثين :

المبحث الاول : تعزيز قوة الدولة الجزائري داخليا .

المبحث الثاني :تفعيل دور الاقليمي للجزائر خارجيا .

المبحث الأول: تعزيز قوة الدولة الجزائرية داخليا .

حاولت الجزائر منذ 2011 بناء و تعزيز قوتها و تماسكها الداخلي من خلال مجموعة من الإجراءات السياسية و الاقتصادية و حتى الأمنية و التي سنتناولها بنوع من التفصيل ضمن هذا المبحث.

المطلب الأول : الإصلاحات السياسية و الدستورية منذ 2011 .

شهد المشهد السياسي الجزائري عدة إصلاحات هدفت من خلالها السلطات الرسمية الى تحسين الوضع الداخلي و التحول نحو الديمقراطية من خلال جملة من الإصلاحات من أهمها الإصلاح الحزبي و اعطاء حيزا للمرأة في التمثيل السياسي لمناقشة مختلف القضايا الاجتماعية و السياسية بصفة دورية وناهيك عن قرارات التي زادت نوع من الشفافية القانون الإعلام وهذا ما يكرس الحكم الراشد من خلال طموحات و الإصلاحات التي جاءت بها الحكومة¹. و تعتبر هذه الإصلاحات خطوة من الخطوات السياسية التي تساعد على التكيف مع الضغوطات الداخلية و الخارجية من أجل زهاب الى الاستقرار في البيئة الداخلية و الإقليمية و الدولية². و قد سارع النظام الجزائري الى الإعلان عن مبادرة الإصلاحات السياسية في شهر أفريل 2011 كاستجابة للتحويلات المحلية و الإقليمية، وهذا ما زاد الحركات الاحتجاجية المنادية بتبني إصلاحات جذرية بالإضافة الى المطالب المتكررة لمختلف الفئات السياسية بضرورة إحداث تغيير على المستوى السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي، حيث تم تبني مبادرة الإصلاحات السياسية و بأمر من رئيس الجمهورية شخصيا وذلك في خطابه المتلفز الموجه للأمة يوم 15 أفريل 2011، و قد مست هذه المبادرة مختلف المجالات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الإعلامية، وقد شكل رئيس الجمهورية هيئة مشاورات سياسية تتولى إدارة الحوار مع مختلف الفواعل السياسية، حول مقترحات العملية الإصلاحية وتم

¹ عبد القادر عبد العالي ، الإصلاحات السياسية ونتائجها المحتملة بعد الانتخابات التشريعية في الجزائر ، الدوحة :مركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (د.س.ن) ، ص 12.13.

² فتحي بولعراس،"الإصلاحات السياسية في الجزائر بين الاستراتيجيات البقاء و منطق التغيير" ، مجلة العربية للعلوم السياسية، العدد: 35، صيف 2012. ص 15.12.

الفصل الثالث : إستراتيجية الجزائر في التعامل مع التحديات المطروحة

عقد العديد من اللقاءات و النقاشات مع مختلف القوى السياسية و فواعل المجتمع خلال مدة شهر كامل امتد من 21 ماي 2011 إلى غاية 21 جوان من نفس السنة ، جرت خلالها مناقشات حول التعديل الدستوري المرتقب، و تمت إعادة النظر في جملة من القوانين وثيقة الصلة بالحياة السياسية، وتعديل القانون المتعلق بالأحزاب السياسية، و قانون الانتخابات، قانون الإعلام، قانون الجمعيات، قانون تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة.و بعد المشاورات مع مختلف الأطراف السياسية و الشخصيات الوطنية باشر النظام السياسي فعليا بالعمليات الإصلاحات السياسية بالغاه حالة الطوارئ و صدور القوانين ابتداء من جانفي 2012 على النحو التالي :

1. **إلغاء حالة الطوارئ** : لعل أهم ما صرح به رئيس الجمهورية في تقديمه لمبادرة الإصلاحات السياسية ، رفع حالة الطوارئ التي فرضت منذ 09 فبراير 1993 في فترة شهدت فيها البلاد انقلاب، و في ظل المتغيرات الإقليمية تم إلغاء حالة الطوارئ و تم الرجوع للعمل بقوانين الإجراءات الجزائية نظرا لتحسن الأوضاع الأمنية.
2. **قانون الانتخابات 01-12**: جاء هذا القانون لتأطير لعملية الانتخابية التي تعد ركيزة النظام الديمقراطي، حيث بمقتضى الانتخاب يستطيع المواطن اختيار من يمثله في البرلمان و في المجالس الشعبية المنتخبة و تهدف نصوص هذا القانون إلى تحقيق انتخابات حرة و نزيهة و شفافة.
3. **قانون الأحزاب السياسية 04-12**: جاء هذا القانون كمحاولة لرفع التشدد الذي طبع قانون الأحزاب السياسية السابق رقم 09-97 المتعلق بالأحزاب السياسية، و الذي بمقتضاه تشددت الوزارة في منح الاعتماد للتشكيلات الحزبية الجديدة، فبعد هذا التعديل تم اعتماد الكثير من الأحزاب السياسية الجديدة في فترة وجيزة، و يعد هذا القانون أكثر انفتاحا .¹

¹ عصام بن الشيخ ،مشروع الاصلاح السياسي في الجزائر مبادرة تاريخية للتغيير ام الاستمرار ،معهد الدوحة :مركز الدراسات العربي للابحاث ودراسات السياسية ،ص211.

الفصل الثالث :إستراتيجية الجزائر في التعامل مع التحديات المطروحة

4. **قانون الجمعيات 06-12**: جاء هذا القانون لإعادة هيكلة الحركة الجمعوية في الجزائر ، حيث جاء أكثر صرامة و شدة من القانون 90-31 حيث فصل الجمعيات عن باقي فواعل الحياة السياسية، كما حدد مصادر تمويل الجمعيات في المادة 29 منه، و طرائق اعتمادها على المستويات المحلية، الجهوية، الوطنية، و دعا هذا القانون في جوهره إلى إعادة بعث العمل الجمعي.

5. **قانون تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة 03-12**: نص هذا القانون على كفيات تمثيل المرأة على مستوى المجالس المنتخبة و وضع مسار تدريجي في نسب الترشح النسوي للمجالس المنتخبة بنسب تتراوح بين 20 بالمائة و 50 بالمائة، و كان ذلك بوابة لدخول 145 امرأة جزائرية إلى سدة البرلمان، و ذلك تعزيز دور المرأة في الحياة السياسية.¹

6. **قانون الإعلام 05-12**: جاء القانون العضوي المتعلق بالإعلام و الذي ورد في 132 مادة لتوفير حماية أفضل للصحفي على الصعيد الاجتماعي و المهني ، مثلما نص أيضا على إلغاء أحكام السجن المتعلقة بجنح الصحفيين، كما يتضمن القانون إنشاء هيئة للضبط تختص بالصحافة المكتوبة، و هيئة أخرى بضبط الحقل السمعي و البصري.

و إلى جانب ذلك أكد الرئيس بوتفليقة بدعوة خاصة بإنشاء صندوق خاص للنساء والمطلقات والحاضنات لأطفال القصر فقد اعاد للمرأة حقوقها مهضومة لعقود من الزمن زيادة على فعاليات تسوية وتنمين المكاسب بحيث وتوسعت مشاركتها بالمجالس المنتخبة وحلها في لب اهتمامات السياسية الوطنية على وجوب تكريس مبدأ المساواة الفعلية بين الرجل ومراة .وشدد بأقصى العقوبات من خلال عديد من النصوص القانونية المتعلقة بهذه الجرائم.²

¹ عصام بن الشيخ، المرجع نفسه، ص 212.

² رشيد بلال ، المرأة الجزائرية تتحرر سياسيا واجتماعيا واقتصاديا متاح على الرابط التالي :

، www.assabah.com يوم 2016/4/17 على ساعة 11:30.

الفصل الثالث: إستراتيجية الجزائر في التعامل مع التحديات المطروحة

و قد تم مؤخرا استكمالاً لمسار الإصلاحات السياسية تم اقتراح المشروع التمهيدي لمراجعة الدستور الذي عرضة على المجلس الشعبي الوطني والمجلس الأمة وكان تصويت عليه بالأغلبية وأهم تعديلات التي جاءت في الدستور 2016 تجديد انتخاب رئيس الجمهورية مرة واحدة المادة 74 وكذا تعزيز الحريات الفردية والجماعية وذلك في المادة 36 وتجمع المعاملات القاسية أو اللانسانية أو المهنية كما أكد دستور 2016 على استقلالية السلطة القضائية وان الرئيس الجمهورية هو الضامن الاستقلالية وهذه السلطة كما كرس الدستور حرية الاستثمار والتجارة وذلك لممارسة الحكامة الاقتصادية وتشجيع التنوع الاقتصادي¹

المطلب الثاني: الإستراتيجية الاقتصادية .

نقصد بالإستراتيجية الاقتصادية النهج الذي تبنته السلطات الجزائرية من اجل التعامل مع تحدي انهيار أسعار النفط عالميا حيث اتبعت الجزائر داخليا أسلوبين أساسيين:

أولا: سياسة التقشف في الجزائر.

تعتبر الجزائر من البلدان الأقل تنوعا في صادراتها بحيث تعتمد على تصدير سلعة واحدة أساسية وهي المحروقات بنسبة تفوق 95% وفي هذا سياق فقد انهارت أسعار النفط بصورة حادة ومفاجئة منذ منتصف العام 2014 بحيث انخفض سعر البرميل النفط من 110 دولار في جوان 2014 ليصل الى أقل من 50 دولار وذلك في أكتوبر من نفس السنة بحيث نزلت أسعار النفط بمعدل تجاوزت 60% .

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "قانون رقم 16 - 01 مؤرخ في 26 جمادى الأولى عام 1437 الموافق 6 مارس سنة 2016 يتضمن التعديل الدستوري"، الجريدة الرسمية، عدد: 14، 7 مارس 2016. ص.10.

الفصل الثالث :إستراتيجية الجزائر في التعامل مع التحديات المطروحة

وهذا ما أدى الى تكريس تدابير التقشف في النفقات العامة. و ما نص عليه قانون المالية والميزانية 2016 بغرض التكاليف التي تتحملها المالية العامة بحيث انخفضت نفقات ميزانية في 2016¹ مما أدى الى انتهاج سياسة التقشف في المجالات عديد ومن أهمها مشاريع المبرمجة وخصوصا مشروع المخطط الخماسي 2014/2010 وعدم المساس كل من القطاعات الصحة والسكن والتعليم²

ثانيا :تخفيض قيمة الدينار الجزائري.

شهد الدينار الجزائري منذ أواسط الثمانينات من القرن 20 تحولات هامة أدت به الى تدهور التاريخي نتيجة للاثمات الاقتصادية المتتالية التي عرفت الجزائر وكانت أهمها في اواسط التسعينيات من القرن 20 بفعل التعديل الهيكلي والتي تركز فيها العملة المحلية كأسلوب مرن وتعتبر هذه الإصلاحات عميقة على كامل هياكل الاقتصاد وذلك للقضاء على اللاتوازن الاقتصادي الذي ظل يعاني منه الاقتصاد الجزائري سنة 1986 والتي لم تستطيع إصلاحات الذاتية المنتهجة لتصحيح وتنمية القدرات الوطنية وإنشاء الثروة عن طريق الانتاج الصناعي وا لفاحي والخدم ما تي بهدف وصول الى أحسن³ ومن خلاله ما حصل في سنة 2016 التي أصبحت الجزائر تبحث عن حلول واستقرار الدينار الجزائري من خلال نقاط التالية :

1. تشجيع الصادرات من غير المحروقات وتكثيف الاستثمارات .
2. الاستمرار في دعم الشراكة مع الاجانب وتوفير جميع الشروط المشجعة على ذلك لضمان تدفق أعلي لرؤوس الاموال نحو الدخل .

¹ عبد الحميد مرغيث ، تداعيات انخفاض أسعار النفط على اقتصاد الجزائر، متاح على الرابط التالي:

www.Alarab.com/arabe/Discoursara/D290609q.Uahtm.

في يوم 2016/4/10 على الساعة 15.00 .

² أحمد لعلاوي ،انعكاسات سياسة التقشف في حال تطبيقها السياسي متاح على الرابط التالي:

، www.Alarab.com/arabe/Discoursara/D290609q.Uahtm في يوم 2016/4/10 على الساعة 15.30

³ السر جليل عبد الله عبد الرفع ،"الاستراتيجية الامنية لجامعة الدول العربية " رسالة ماجستير(جامعة الخرطوم كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، شعبة العلوم السياسية 2008)ص65.

الفصل الثالث :إستراتيجية الجزائر في التعامل مع التحديات المطروحة

3. العمل على جلب رؤوس الاموال الجزائرية من الخارج وإعطاء نفس حظوظ الاستثمار مع الاموال

الأجنبية في الجزائر¹

و هناك مجموعة من الأسباب التي دفعت بالسلطات الجزائرية اتخاذ قرار تخفيض قيمة الدينار في إطار إستراتيجيتها الاقتصادية لمواجهة انخفاض أسعار النفط نذكر أهمها في:

• يعود التراجع الكبير في القيمة الدينار الى التضخم بشكل كبير وهذا ما يؤدي الى تراجع الانتاج

الوطني ومعدلات انتاجية بحيث ارتفع التضخم في 2012 الى 46 بالمائة وبلغ في 2013 في

ديسمبر الى 3.03 بالمائة.²

• سماح السلطات بانزلاق وتراجع تدريجي في السعر الصرف عقب الصدمة البترولية المعاكسة وهذا من جراء انهيار أسعار النفط حيث تراجع الدينار.

• توجه السياسة سعر الصرف الجديدة لحماية القدرة التنافسية على المدى المتوسط من خلال الحفاظ على استقرار قيمة سعر الصرف الحقيقي .

• تعتبر الواردات في الجزائر 58.33 مليار دولار عام 2014 والذي يعتبر عائقا أمام استقرار قيمة الدينار وهذا ما أدى الى انخفاض قيمته .

• استخدام السلطات الجزائرية لانخفاض سعر صرف الدينار مقابل الدولار كإجراء لرفع حصيله مداخيل النفط المقومة بالدولار الامريكي عند تحويلها الى الدينار الجزائر . وهذا ما أدى تراجع

الدينار مؤخرا مقابل الدولار الامريكي من 87.92 في 2014/12/31 ليصل الى 107.17 الدينار

الجزائري لكل دولار في 2015/11/5 ليصل بمعدل انخفاض بلغ 17.96 بالمائة .

¹ محمد راتول ، " تحولات الدينار الجزائري واشكالية التخفيضات المتتالية وفق لنظرية أسلوب المرونة" ، (مداخلة القيت بملتقى المنظمة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية الواقع والتحديات) ،ص336.346.

² عبد الحميد مرغيث ،"تقييم أداء الدينار الجزائري بعد خمسين سنة من الاستقلال"،كلية العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل /الجزائر ص12.

الفصل الثالث :إستراتيجية الجزائر في التعامل مع التحديات المطروحة

- استخدام السلطات الجزائرية لانخفاض سعر صرف الدينار مقابل اليورو كاجراء يساعد في كبح نمو الواردات 65 بالمائة وهذا عبر جعل أسعارها أعلى لتمتد تحويلها للدينار ما يخفض الطلب بحيث عرف دينار في جويلية وأكتوبر انخفاض في قيمته مقابل اليورو بلغت 10 بالمائة حيث انتقل سعر الصرف من 102.8 لكل من اليورو 2012/7/12 ليلبغ 112.32 وفي 2012/10/28 وفي 17 أوت 2015 تراجع الدينار أكثر أمام اليورو وبلوغه سعر قياسي جديد 117.48 لكل يورو كما ان قيمة دينار مقابل العملات الاجنية الاخرى وسعر الدينار عرف تراجع .¹

و رغم كون تخفيض قيمة الدينار قرارا لا مفر منه بالنسبة للسلطات الجزائرية فقد كانت له عواقب خصوصا على الجبهة الاجتماعية حيث اثر سلبا على دخل المواطن الجزائري وهذا من خلال تأثير على السلع الاستهلاكية المستوردة خاصة غير المدعمة وهذا ما أثر بشكل كبير على ميزانية الدولة وزيادة نسبة التضخم الذي بدوره يؤثر على رواتب العمال الشهرية فضلا على القدرة الشرائية والمستوي المعيشي للمواطنين وهذا بسبب تدني في قيمة العملة الوطنية² بحيث وصل في 2015 الى 57.3 مليار دولار وفي نفس السنة أصبح الدينار الجزائري 105.84 مقابل الدولار 117.48 مقابل اليورو و فقد كان يقدر 79.6 في 2014 وهذا ما أدى الى انخفاض سعر الدينار ومن أهم التداعيات انخفاض الدينار التي تظهر على القطاعات المرتبطة مباشرة بالوقود مثل النقل وزيادة أسعار الوقود والكهرباء والغاز وهذا ما سبب انخفاض قيمة العملة الجزائرية من 99 دينار مقابل أورو واحد 117 دينار بحيث يبلغ الحد الأدنى للأجور في الجزائر 18 الف دينار أي ما يعادل 167 دولار متوسط راتب الجزائريين³.

¹ البنك الجزائري، " التطور الاقتصادي والنقدي "، التقرير السنوي ، نوفمبر 2014. ص 5.

² جارية عبشي، "انعكاسات انخفاض أسعار الدينار على الاقتصاد الوطني"، متاح على الرابط التالي:

www.Alarab.com يوم 2016/4/11 على الساعة 15.36 .

³ عزيزغوري غوس، هبوط أسعار النفط الاسباب والتبعات الجيو سياسية، الدوحة :معهد بروكنجز ، 2015 ص 3 .

الفصل الثالث: إستراتيجية الجزائر في التعامل مع التحديات المطروحة

المطلب الثالث: التطويق الأمني وحماية حدود الدولة .

تتقاسم الجزائر حدودا برية تبلغ حوالي 982 كيلومترا مع ليبيا و 965 كيلومترا مع تونس، الامر الذي جعلها قريبة من مسرح الاحداث السياسية و الامنية بالمنطقة هذا دون ان ننسى حدودها الجنوبية مع كل من مالي و النيجر و التشاد مما يجعلها في مواجهة تحديات متعددة و متنوعة من مختلف الجهات على النحو الذي اشرنا اليه سابقا.

و في مواجهة هذه التحديات حاولت السلطات الجزائرية داخليا تأمين و تطويق حدودها البرية و ذلك بتوفير الأمن ومكافحة الجريمة في نطاق حدودها وهذا بتنفيذ كافة القوانين واللوائح التي تشمل أجهزة تأمين الحدود مع التخطيط العلمي لمنع الجريمة و مكافحتها فمثلا هناك مهمات التي تقوم بها أجهزة تأمين الدولة في ظروف العادية من أهمها مواجهة عمليات التسلل ومواجهة عمليات التهريب المهاجرين وتهريب الأسلحة وهذا حسب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية الصادرة عام 2000. و لتطويق الأمني وحماية الحدود الدولة مراعاة التنسيق بين رجال الشرطة المتخصصين في مكافحة جرائم التهريب و رجال الجمارك وخاصة رجال الحدود كما يمكن إنشاء هيكل إداري يكون اختصاصه تبادل المعلومات الخاصة بالجرائم و تدعيم الجهود بين هذه الأجهزة وأحكام الرقابة الأمنية زيادة على استخدام المعدات الحديثة المواكبة للعصر¹ . فمثلا في تطويق عمليات تهريب المخدرات والأسلحة فقد تم تنشيط على الحدود وفي المناطق الصحراوية البعيدة وهذا ما أدى الى التعاون الجهوي بين البلدان الافريقية من خلال تبادل المعلومات الامنية و الاستخبارية و تنظيم دوريات مشتركة على الحدود فقد أكد الفريق القايد صالح على يقظة تامة لدوريات الجيش الوطني وهذا ما أدى الى خروج الفريق القايد لجولات استطلاعية لعدة ولايات جزائرية لتفقدتها من بينها جيجل التي تم رمي ما يسمى سطح -سطح وكذا قيام بعمليات تفتش الناحية

¹ عبد الرحمن الغبري، "أمن الحدود البحرية الدولية ودوره في تعزيز أمن الدولة"، ملتقى حول قضايا الملاحة البحرية وتأثيرها على الامن خلال فترة 13/15/4/1933هـ الموافق ل7/6/3/2012. ص9.

الفصل الثالث :إستراتيجية الجزائر في التعامل مع التحديات المطروحة

العسكرية الاولى والرابعة و هذا من أجل تدعيم أمن وسلامة الوطن . بحيث قام القائد الصالح بجولة في الولاية جيجل ومن خلالها معرفة مامدى جاهزية القوات العسكرية في الولاية جيجل وكما سلف الذكر تم بجولات تفتيشية ومراقبة كل من الولايات لضمان الجاهزية للقوات العسكرية بمختلف أركانها وما مدى جاهزيتها عند حلول الخطر وبهذا تكون الجزائر بصفة عامة بكامل جاهزية قوتها العسكرية من الاخطار الامنية التي تهددها من الداخل أو من الخارج¹.

و إلى جانب ذلك عملت السلطات الجزائرية على زيادة إنفاقها العسكري حيث بحلول عام 2009 تجاوزت الجزائر جنوب إفريقيا كأكبر سوق للدفاع في القارة، وأصبحت عام 2013 أول بلد إفريقي من حيث الإنفاق العسكري بميزانية تجاوزت 10 مليارات دولار، وبزيادة تقدر بنسبة 176 في المائة مقارنة مع عام 2004 و يشكل الإنفاق العسكري للجزائر حاليا حوالي 4.8 بالمئة من ناتجها المحلي الإجمالي .

و الجدول التالي يوضح تطور حجم الإنفاق العسكري في بعض الدول المغاربية و من بينها الجزائر

البلد	2011	2012	2013	2014
تونس	%1.6	%1.5	%1.6	%1.9
ليبيا		%3.6		%8
المغرب	%3.3	%3.5	%3.8	%3.7
الجزائر	%4.3	%4.5	%5	%5.6

جدول رقم:2 يوضح تطور حجم الإنفاق العسكري في بعض الدول المغاربية.

المصدر: www.al.Fadjr.com /ar/national /333469.html

¹ عبد الحميد بوبازين ،تنسيق افريقي لكشف التنظيمات الارهابية متاح على الموقع التالي :

www.alriyadh.com يوم 10.30 ساعة 2016/4/12

الفصل الثالث :إستراتيجية الجزائر في التعامل مع التحديات المطروحة

و الملاحظ من خلال الجدول هو تعاظم حجم الإنفاق العسكري للجزائر منذ 2011 و هو الأمر الذي أرجعه عدد من الخبراء الأمنيين للتوتر الإقليمي الذي يحيط بالبلاد حيث لجأت الجزائر إلى تقوية درعها العسكرية من خلال صفقات التسليح و رصد ميزانية ضخمة في قانون المالية¹، هذا رغم الأزمة المالية التي تتعرض لها بعد انخفاض أسعار النفط على النحو الذي اشرنا إليه سابق.

المبحث الثاني :تفعيل الدور الإقليمي للجزائر خارجيا .

من اجل مواجهة التحديات الخارجية و من اجل تفعيل دورها الإقليمي من جهة و في إطار التزامها بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية الذي يعد مبدأ أساسيا بالنسبة للسياسة الخارجية الجزائرية، عملت الجزائر على اتخاذ إستراتيجية خارجية قائمة على التأكيد على الدبلوماسية و الوساطة كأسلوب لتجاوز الأزمات إلى جانب بناء الشراكات الأمنية مع دول الجوار .

المطلب الأول: تفعيل دور الدبلوماسية الجزائرية .

عملت الدبلوماسية الجزائرية في إطار مكافحة انتشار الجماعات الإرهابية على التأكيد على أهمية التعاون الدولي لمكافحة الظاهرة إقليميا و عالميا، فقد عملت الجزائر على دعم دورها وتفعيله انطلاقا من فكرة الدبلوماسية الوقائية من أجل التوقع بحدوث النزاعات وبالتالي احتوائها وهذا لتدعيم مبدأ الحل السلمي في النزاعات الإفريقية الذي أكدته الجزائر مرارا من خلال تمسكها بالمبدأ وهنا أدركت الجزائر ضرورة ألا تفوت هذه الفرصة للعب دور قوي وفعال يعكس دورها في إطار الاتحاد الإفريقي بحيث شاركت الجزائر في اجتماع وزراء دفاع شمال إفريقيا لاستعراض القضايا مثلا أزمة ليبيا وأزمة مالي والنيجر حيث حرصت الجزائر على معالجة النزاعات الإفريقية في إطار الإفريقي وتجنب التدخل الأجنبي بصفة عامة الذي بات

¹ الجزائر أول بلد إفريقي من حيث الإنفاق العسكري متاح على الرابط التالي :

، [http:// www.al.Fadjr.com /ar/national /333469.html](http://www.al.Fadjr.com /ar/national /333469.html)، يوم 2016/5/18 على الساعة 15:30.

الفصل الثالث: إستراتيجية الجزائر في التعامل مع التحديات المطروحة

يلوح بتهديدات بمنطقة الساحل والصحراء، و قد قامت الجزائر بعدة تجهيزات وسخرت قوة عسكرية مشتركة كل من مالي والنيجر ليبيا وقد أفنعت دول أخرى من منطقة الساحل والصحراء بوركينا فاسو وموريتانيا و التشاد وهذا بالاشتراك في محاربة الإرهاب بقدراتها المحلية دون تدخل الأجنبي وتم تسخير قوة مقدرة 75 ألف جندي لهذه المهمة. إلى جانب ذلك عملت الدبلوماسية الجزائرية دورا هاما في تنشيط الوحدة الإفريقية ودليل على ذلك الرصيد التاريخي للدبلوماسية الجزائرية فهو تحدي للزمات وهذا لدورها المهم والأساسي في الاتحاد الإفريقي بتوجيه القرارات وتأكيد حضورها لمعالجة القضايا الإفريقية العالقة فقد أصبحت الجزائر كوسيط مهم في محيطها الإقليمي لحل المشاكل التي تبرز من حين لآخر لإدراك النزاعات في البيئة الإفريقية وإبعاد التدخل الأجنبي عن منطقة¹

و قد عملت الجزائر مؤخرا على المشاركة في إطار الوساطة في النزاع في كل من ليبيا و مالي لمن اجل التوصل لحل سلمي بين الأطراف المتنازعة، فقد عملت الجزائر بشكل متواصل والمتعاون وبينها وبين مالي لان الجزائر تعتبر طرفاً أساسياً لنجاح إدارة الصراعات وحلّها في المنطقة، حيث يشهد للجزائر دورها الايجابي في ادارة الصراع و الوساطة بين متمرد الطوارق و الذي أدى إلى التوقيع اتفاقية للسلام في الجزائر في جويلية 2006 التي أنهت رسميا تمرد الطوارق. إلا أن عودة المقاتلين الطوارق من ليبيا وسط أجواء الربيع العربي جعلهم وهم الممثلون في الحركة الوطنية لتحرير أزواد يرفعون سقف مطالبهم عاليا ويطارحون مسألة "تقرير المصير" و"الاستقلال" علنا لأول مرة. و قد قامت الجزائر التي ظلت ترعى بشكل حصري جميع اتفاقيات السلام السابقة الموقعة بين الطرفين، و دعت الحكومة الجانبين لوقف إطلاق النار ودعتهما للجلوس إلى طاولة المفاوضات لإيجاد حل سلمي للأزمة. وهذا ما استجابت له حكومة باماكو سريعا وأرسلت بالفعل وفدا برئاسة وزير الخارجية المالي سومايلو بوبايا مايجا الذي حل بالجزائر العاصمة

¹ سليم العايب، "الدبلوماسية الجزائرية في اطار منظمة الاتحاد الإفريقي"، رسالة ماجستير (جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق وقسم علوم السياسة 2010/2011)، ص 158..

الفصل الثالث :إستراتيجية الجزائر في التعامل مع التحديات المطروحة

في 2 فبراير 2012 للقاء ممثلين عن حركات التمرد الأزوادية ومنهم ممثلين عن تحالف 23 مايو والحركة الوطنية لتحرير أزواد ، و تأتي دعوة الجزائر السريعة للطرفين المتصارعين للجلوس على طاولة التفاوض تخوفا من أي انفصال قد يحدث في جارتها الجنوبية الذي سيؤثر بلا شك على وحدتها الترابية نتيجة للروابط الإثنية والتاريخية بين المكون الأمازيغي الذي ينتشر في بلدان المغرب العربي الخمسة. لهذا يعقد المراقبون آمالا كبيرة على المبادرة التي تقدمت بها الدبلوماسية الجزائرية مبكرا لحل هذه الأزمة التي لا تكاد تنطفئ حتى تشتعل من جديد. ومع النصف الثاني من سنة 2014 تزعمت الجزائر اضافة الى مجموعة من الوسطاء الإقليميين التي تتشكل من المنظمة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، واتحاد إفريقي وأمم المتحدة، واتحاد أوروبي ، و بوركينافاسو، و موريتانيا، و النيجر، وتشاد كأعضاء في فريق الوساطة ، لكن تباعد وجهات النظر بين الطرفين وضعت الوساطة الجزائرية في مواجهة تحد صعب؛ ولعل عمق الأزمة وعدم توصل الوسطاء لتشخيصها تشخيصا شاملا هو ما جعل الوساطة تتعثر في مسيرتها أكثر من مرة، وجعل الطرف الأزوادي يعتبر مجموعة الوسطاء أميل لموقف الحكومة المركزية منها لموقف الأزواديين. كما ان هنالك اختلافات تفصيلية تتعلق بنمط الحكم وعلى رأسه خيار الفيدرالية وطبيعة الخدمات التنموية وتحديد المسؤوليات الدستورية والقانونية وتوزيع الثروات والإشكالات الأمنية.

لكن الجهود الجزائرية و الإقليمية قد افضت في النهاية الى المصادقة على اتفاق شامل ومستديم، يُفضي لحل نهائي لازمة المالية-الأزوادية من جميع الأطراف يوم 24 جويلية 2014 في الجزائر و الذي اعتبر انجازا هاما من انجازات الدبلوماسية الجزائرية التي تريد الجزائر من خلالها أن تظهر بمظهر الدولة الراضة للتدخل الخارجي والساعية في حل أزمت المنطقة بالحوار والتفاوض.¹

¹ سليم العايب، نفس المرجع ،ص159.

الفصل الثالث :إستراتيجية الجزائر في التعامل مع التحديات المطروحة

و إلى جانب الوساطة في الأزمة المالية، أكدت الجزائر في موقفها تجاه الأزمة في ليبيا على ضرورة الإسراع لإيجاد مخرجٍ سياسيٍّ للأزمة في ليبيا عبر الحوار بين فرقاء الأزمة و رفض أي تدخل خارجي أو عمل عسكري أجنبي هناك، و في هذا الاطار دعت الجزائر للإشراف على الوساطة في الأزمة الليبية التي عقدت إحدى اجتماعاتها في الجزائر خلال شهر مارس 2015 في ثلاث جولات حوار لقادة أحزاب وشخصيات سياسية ليبية برعاية من الأمم المتحدة، لبحث ملفي تشكيل حكومة وحدة وطنية، ومسودة اتفاق سياسي شامل بين أطراف الأزمة في البلاد. وفي هذا السياق اكد وزير الخارجية عبد القادر مساهل إن الجزائر تؤيد تأييدا مطلقا الاقتراحات الرامية إلى التعجيل بإيجاد تسوية دائمة لهذا النزاع، على أن يتحلى الليبيون بالحكمة والإرادة الصادقة لتجاوز خلافاتهم وتغليب المصلحة العليا، بالتصديق على الاتفاق السياسي وإقامة حكومة وحدة وطنية تحظى بتوافق واسع، مؤهلة للقيام بمهام بناء الدولة الليبية وإبعاد مخاطر التقسيم الذي يترصد بهذا البلد. وذكر الوزير مساهل بدعوة الجزائر، منظمة الأمم المتحدة من خلال مبعوثها الخاص إلى ليبيا لمضاعفة جهودها لحمل كافة الأطراف الليبية للانضمام إلى مسار استعادة السلم والأمن، مضيفا أن مشروع الاتفاق السياسي الذي تم التوصل إليه في جويلية 2015، شكل سبيلا ملائما لمعالجة الأزمة الليبية، خاصة أنه يقترح تشكيل حكومة وحدة وطنية تتولى تسيير المرحلة الانتقالية وتحضير الانتخابات ووضع اللبنة الأولى للمؤسسات الليبية ومواجهة التحديات السياسية والأمنية والتصدي للإرهاب.¹

وأوضح أن الحكومة في حال إقامتها، يجب أن تحظى بدعم ومساعدة المجموعة الدولية التي يقع عليها واجب مرافقتها في مهامها الجسيمة لبناء الدولة الليبية واستعادة الثقة بين كل مكونات المجتمع وتطوير شروط معيشة المواطنين الذين طالت معاناتهم. وإذ أشار إلى أن المسؤولية تقع اليوم على الليبيين للخروج

¹ ياسين بودهان، "الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمة الليبية"، متاح على الرابط التالي :

الفصل الثالث: إستراتيجية الجزائر في التعامل مع التحديات المطروحة

من الأزمة، فقد أكد الوزير أن غياب الحل التوافقي والتسوية السياسية من شأنه أن يزيد الأوضاع تدهورا، كما أن ذلك يصب في مصلحة جماعات الموت والإرهاب والجريمة المنظمة والتهريب بكل أشكاله.¹

المطلب الثاني: التنسيق الأمني مع دول الجوار.

و الي جانب الدور الفعال للدبلوماسية الجزائرية في الوساطة في النزاعات خصوصا على مستوى القارة الافريقية، حاولت الجزائر بناء شراكات أمنية مع دول الجوار في اطار محاربة المخاطر المشتركة، كما تؤدي الجزائر دورا مهما في هيكلة ومكافحة الارهاب الذي انشأته الولايات المتحدة في منطقة الساحل عموما وفي 2002 تم توسيع الشراكة عبر الصحراء لمكافحة الارهاب 2006 الى قيادة افريقيا 2008، فقد ركزت الجزائر على أهمية التنسيق الأمني المحلي بين الدول المعنية لان دول الساحل الافريقي عرضت لتهديدات والأزمات التي تعاني منها المنطقة من أجل مكافحة التهديدات . بحيث انشئت جماعة أمنية تتكون من أربع دول سميت بالدول الميدان تضم كل من الجزائر موريتانيا مالي والنيجر مقرها تلمسان وهو مركز العمليات المنسقة بين جيوش الدول الاربع وتوسعت لتشمل كل من التشاد ، نيجيريا ، بوركينا فاسو وذلك لإسراع بالتنسيق مع دول الجوار في تشكيل دوريات وقوة مشتركة لتأمين الحدود ومنع تدفق السلاح والهجرة غير الشرعية ومكافحة المخدرات وكذلك مجموعات المسلحة.² بحيث لجأت الى عدة مبادئ لتوجه البحث الفوري للتوصل الى تسوية تفاوضية ومن أهم نقاط :

- الوساطة التي تقوم بها أطراف ثالثة موثوقة من قبل الجانبين ومقترحة من طرف الاتحاد الافريقي والجامعة العربية.³

¹ ياسين بودهان، المرجع نفسه.

² عاشور شوابل، تداعيات الربيع العربي أمنيا على ليبيا : واقع رؤية، ورقة مقدمة الى مؤتمر تحول الامن العربي في المرحلة الانتقالية برعاية مركز كارثي للشرق الاوسط في 12-23 يناير 2014 ص11.

³ محمد عبد الله رسلان، تطورات الازمة الليبية العربية، مجلة السياسة الدولية، العدد 113، يوليو 1993 ص 125.

الفصل الثالث :إستراتيجية الجزائر في التعامل مع التحديات المطروحة

- وقف اطلاق نار يتم على مرحلتين :اعلان مشترك للهدنة بين النظام والمجلس الوطني الانتقالي ،وإعلان مشترك لوقف القتال .

وما من شك أن أزمة الليبية جعلت الوضع الامني في المنطقة تتميز بالهشاشة على الحدود وتردي الفاعلية الاجهزة الامنية وهذا ما يشجع التنظيمات الارهابية على تفعيل مخططاتها في الفضاء الجغرافي وهذا ما أدى الى وجود تهديد الامني على الجزائر بخصوص تحول الازمة الليبية في ورقة أو أيادي الجماعات الارهابية لزيادة نشاطها بالمنطقة من خلال وجود عمليات الارهابية وتهريب الاسلحة خارج ليبيا وبانت مؤكدة ان تهديد على المغرب العربي وخصوصا الجزائر وتونس باعتبارهما دولتين مجاورتين لها وما يؤكد ذلك ان عناصر التنظيم الارهاب في كل من الجزائر وتونس ومصر ويتطلب اليقظة وهذا ما بعد سقوط القذافي أدى الى افتقار الشديد للمؤسسات وظهور حرب الاهلية مما انتج الى تدهور الوضع الاقتصادي الليبي والاجتماعي (مشكلة اللاجئين)¹. وهذا ما جعل الجزائر تنادي بالحل السلمي وتتنقد التدخل أو الاشتراك في الاجتماعات الدولية وتساند المبادرة الافريقية ووقف الاطلاق النار وحماية المدنيين وحماية المهاجرين المقيمين في ليبيا والشروع في حوار يجمع كل الاطراف الليبية لان ما يحدث في ليبيا تعتبر تهديد امني للجزائر وتخوف من انتقال الاسلحة الى عناصر ارهابية في أراضيها وهذه الازمة جعلت الجزائر لديها عدة تهديدات منها الارهاب والجريمة المنظمة وتهريب المخدرات والهجرة غير الشرعية² وكذا تهديد لباقي الدول وتبقي أزمة ليبيا مشهد خطيرا يؤثر على العلاقات المغاربية في ظل ظهور الحرب الاهلية الليبية وما زادها ظهور الجماعات الارهابية المسلحة (المليشيات) ستكون مصدر تهديد مباشر لدول المغرب العربي وخصوصا الجزائر

¹ محمد مالكي،"تطور الوضع في ليبيا ما بعد القذافي"، الازمة الليبية وتداعياتها على منطقة المغرب العربي، وريقات سياسية، العدد 6 سبتمبر 2001، ص 2.

² ديدي ولد السالك،"مخاطر استمرار النزاع في ليبيا علي التحول الديمقراطي في منطقة المغرب العربي"، الازمة الليبية وتداعياتها على منطقة المغرب العربي، وريقات سياسية، العدد 6 سبتمبر 2011، ص 4

الفصل الثالث :إستراتيجية الجزائر في التعامل مع التحديات المطروحة

ولعل هذه التحديات وإدراك المؤسسة الأمنية الجزائرية لحجم الأعباء التي تفرضها هو ما يبرر حجم إنفاقها العسكري، وهو إنفاق مبرر لأن التشكيل الأمني المكلف بحماية الحدود الجزائرية يتطلب إمكانات مادية وبشرية ومع بروز ما يسمى بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) هناك تخوف من تحول ليبيا إلى عش لهذا التنظيم الذي قد يحاول الاستيلاء على الحكم في ليبيا الاجتماع اللجنة الإستراتيجية الجزائرية المالية المنعقد بالجزائر أن بلاده ترفض الحلول العسكرية وتظل تلتزم بهذا الموقف. وفي الآونة الأخيرة كان هناك التعاون الثنائي في المجال العسكري والأمني وهذا كل من تونس والجزائر أي تنسيق بين الجزائر وتونس في شأن العمليات الإرهابية الأخيرة فقد أطلقت عمليات تحري واسعة النطاق للبحث عن خلايا سرية لتنظيمات الإرهابية تنشط في ليبيا والجزائر وتونس¹ وهذا ما أدى الى وجود عدة آليات التنسيق على المستوى الاستخباراتي والأمني الى جانب شراكة في المشاريع التنموية مثل مبادرة النيباد كما تهدف الى بناء مقاربة تنموية للقضاء على الارهاب والجريمة المنظمة وتشارك الجزائر بنشاط في الجهود الدولية والإقليمية كافة الرامية لمكافحة هذه التهديدات².

بحيث وانضمت الجزائر الى قمة تونس لمنطقة الوحدة الافريقية وذلك للاستقرار افريقيا كما عقدت عدة اتفاقيات بين الجزائر ومالي والصندوق الدولي للتنمية الفلاحية والمفوضية السامية للاجئين الاممية حول تنظيم عمليات انسانية لإعادة ترحيل اللاجئين الى ديارهم في مالي والنيجر.³

¹ ليندة سليمان، التنسيق الأمني بين الجزائر وتونس للمفرغة قائمة جديدة ل 70 ارهابيا متاح على الرابط التالي: www.alaraby.co.uk يوم 2016/4/13 على الساعة 15:10.

² تقوي بوحنية، إستراتيجية الجزائر تجاه التطورات الامنية في الساحل الافريقي، مقالة قراءات افريقية، 2016/1/31 ص 5.

³ عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للامن الجزائري، أوروبا والحلف الاطلسي، الجزائر: مكتبة العصرية، 2005، ص 57.

الفصل الثالث : إستراتيجية الجزائر في التعامل مع التحديات المطروحة

المطلب الثالث : تقييم الدور الجزائري إقليميا.

تميزت السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الأزمات و التحديات التي واجهتها من بيئتها الإقليمية و الدولية بالسياسة الخارجية العقلانية حيث عرف النشاط الدبلوماسي الجزائرية خلال 2015/2012 حركية ملحوظة بسبب التحولات الاقليمية والجهوية والتي تعرفها دول الجوار و توصف على العموم بالمميزات التالية:

- الالتزام بمبادئ الامم المتحدة والاتحاد الافريقي بعدم التدخل في الشؤون الداخلية واستخدام قوة في حل النزاعات الدولية .
- الجزائر توازن بين الاداء الدبلوماسي والعمل العسكري الاستخباراتي وهذا ماتجلي في عملية تقنويرين .
- استخدمت الجزائر التحولات في منطقة الساحل الافريقي لدعم توجهاتها في سياستها الخارجية خاصة مع الدول الكبرى ومنها الولايات المتحدة الامريكية التي تعتبرها شريكا أساسيا في مكافحة الارهاب مما يعزز أهداف السياسة الخارجية .
- ضرورة التحرك الجماعي ضمن المجموعة الافريقية بعيدا عن تدخل الاجنبي .
- تفصل الجزائر دبلوماسية الفعل على الدبلوماسية التصريحات تجاه علاقتها بالدول الجوار.¹

لكن و في إطار هذه السياسة واجهت الجزائر مجموعة من التحديات حيث انتقد من طرف الباحثين و المراقبين خصوصا بالتزامها الدائم بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، كما انتقدت بالتزامها الصمت ازاء بعض القضايا فان سياسة الجرائم الأمنية في منطقة الساحل و يشوبها الكثير من النقائص منها :

¹ فؤاد جدو ،"السياسة الخارجية الجزائرية والتحويلات الامنية بمنطقة الساحل الافريقي" ،مجلة المفكر ،العدد 13، فيفري 2016. ص333.332.

الفصل الثالث :إستراتيجية الجزائر في التعامل مع التحديات المطروحة

- عدم وجود علاقة بين الجزائر والدول الساحل أي وجود تقاطع وعدم الاستمرارية وهذا راجع الى غياب الجزائر المتكرر في القضايا العالقة وهذا ما يفتح المجال أمام كل من المغرب وفرنسا والولايات المتحدة الامريكية وهذا ما سيتيح علاقات فاعلة في منطقة وهذا ما يعود بالسلب على الجزائر ومصالحها .
- نقص في الامكانيات الاقتصادية وهذا ما يؤثر على علاقاتها بالدول المنطقة .
- افتقاد الدبلوماسية الجزائرية لسرعة التكيف في المنطقة الساحل وذلك من خلال أزمة ليبيا .
- قبول الدبلوماسية الجزائرية بتدخل العسكري الفرنسي في أزمة مالي وهذا ما فتح مجال لتدخل فان الجزائر لا تستطيع مخالفة القرار الاممي الذي يقضي بالتدخل العسكري في مالي .
- عدم وجود التعاون بين الدول الجوار لان الاتفاقيات ثنائية متعددة الاطراف لايمكن تطبيقها على الارض الواقع .¹

¹ محمد الامين بن عائشة ،الدبلوماسية الجزائرية والمعضلة الامنية في مالي بين الاستمرار والتغيير ، متاح على الرابط التالي www.djazairess.com/elbild ،aljazeera.net يوم 2016/4/17 .على الساعة 15:12.

الفصل الثالث :إستراتيجية الجزائر في التعامل مع التحديات المطروحة

- ضعف المنظومة المؤسسية وانعدام ومحدودية القدرات المالية والعسكرية لدول الساحل الافريقي وهذا ما يجعل الجزائر تتحمل تكلفة أمنها وأمن جيرانها .
- وجود الابعاء التهديدات والأخطار المحتملة من الناحية الاقتصادية ويمثل عبئ كبير على ميزانية الجزائرية من حيث تدفق اللاجئين والتهريب .
- وجود خطورة كبيرة على الجزائر والدول الجوار من التهديدات المستمرة ومتمثلة في أزمة ليبيا التي لم تستطيع التحكم في السلطة الثوار مما أدى الى ظهور الميليشيات الليبية المسلحة وهذا ما يهدد الدول الساحل .
- تراجع الدبلوماسية الجزائرية في المنطقة وحتى الاتفاقيات الموقعة بواسطة جزائرية بين مالي والطوارق لم يتم احترامها .¹

¹ محمد الامين بن عائشة، المرجع نفسه.

الفصل الثالث :إستراتيجية الجزائر في التعامل مع التحديات المطروحة

خلاصة الفصل :

نستنتج في هذا الفصل ان :

الجزائر تواجه تهديدات وتحديات على مستوى الداخلي والخارجي اتبعت من اجل مواجهتها استراتيجية متكاملة داخليا و خارجيا، فعلى الصعيد الداخلي اعتمدت على تعزيز الجبهة الداخلية من اجل دعم الاستقرار السياسي و ذلك من خلال جملة من الاصلاحات السياسية وتعديلات لدستور الجزائري من 2012 الى 2016 و بين تعديلات التي اثارت اهتمام الاعلام الجزائري هي تجديد عهدة الرئاسة وذلك في الدستور الجديد 2016 . كون الجزائر تعتمد على النفط بصفة كبيرة تقدر ب 95 بالمئة و عندما انهارت اسعار النفط وانهار معها قيمة الدينار مما أثر على امن الاقتصادي الجزائري فقامت الدولة الجزائرية بسياسة النقشف هذا من الناحية الداخلية ولذلك عملت الجزائر على حماية والتطوير الامني لتصدي التهديدات الداخلية والخارجية كما عملت الدبلوماسية الجزائرية على حل الازمات التي تهدد امنها وهذا بالتنسيق المشترك والتعاون فيما بين الدول الجوار من هذه التهديدات سواء أكانت تقليدية أو حديثة لأنها تعتبر تهديدا للأمن الجزائري خاصة والدول الجوار عامة .

الخصائفة

لقد تأثرت الجزائر بالتحديات الاقليمية الجديدة في فترة ما بعد 2011 التي انجر عنها تهديد لأمنها حدودها الوطنية مما اثر سلبا على الامن الوطني و من أهم التحديات التي واجهتها الجزائر تحديات تقليدية منها الارهاب والجريمة المنظمة وغير ذلك، هذا اضافة الى التحديات الحديثة التي واجهتها الجزائر منذ بداية الحراك العربي و سقوط الانظمة السياسية في الدول المجاورة و التي انجر عنها عدة أزمات منها أزمة ليبيا ومالي و كاستجابة لهذه التحديات عملت الدبلوماسية الجزائرية على التدخل كوسيط من اجل تسوية الأزمات السياسية و الامنية بحيث كما سارعت داخليا على حماية و التطويق الامني للحدود الجزائرية من اجل التصدي للتهديدات الداخلية والخارجية التي تهدد امنها وهذا بالتنسيق المشترك والتعاون فيما بين الدول الجوار لأنها تعتبر تهديدا للأمن الجزائري خاصة والدول الجوار عامة .

و قد توصلنا من خلال الدراسة الى مجموعة من النتائج النظرية و العملية نذكرها في:

أولا: النتائج النظرية:

✓ يعتبر مفهوم الأمن من مفاهيم العلاقات الدولية، بحيث ركزت المقاربات التقليدية على القوة العسكرية للدولة والتي تحافظ على أمنها واستقرارها وبقائها، وهذا لحماية الدولة من التهديدات الخارجية سواء أكانت مباشرة أو غير مباشرة.

✓ أما مفهوم الأمن من الناحية الحديثة فهو أوسع من ذلك لأنه يمس عدة المجالات الاقتصادية واجتماعية وسياسية الإيديولوجية.

✓ كما للأمن عدة مستويات فالأمن الداخلي يحافظ على استقرار البيئة الداخلية، أما الأمن الخارجي يوفر حماية كيان الدولة من التأثيرات الخارجية ومن التهديدات المختلفة منها المخدرات والهجرة

غير الشرعية ... أما الأمن الدولي الذي يحافظ على الأمن الدول من خلال العدوان، والأطماع والتنافس الكبير فيما بين الدول.

✓ توجد العديد من المقاربات النظرية المفسرة للأمن سواء أكانت تقليدية التي تفسر الأمن من الناحية العسكرية أما الحديثة و مقارنة الأمن الإنساني باعتبارها يفسران الأمن من عدة نواحي اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا .

✓ تقترن مقاربات التقليدية بالقوة العسكرية أما المقاربات الحديثة فتتظر إلى الأمن من عدة جوانب ،ولذا ركزنا على مقارنة الأمن الإنساني، وهذه الأخيرة يؤثر من خلاله على عدة مجالات: الأمن الصحي، والأمن الاقتصادي والأمن الجماعي...

ثانيا: النتائج العملية:

✓ إن تأثر الجزائر بمختلف التحولات السياسية والأمنية .التي تعرفها البيئة الاقليمية كون الجزائر ذات مساحة شاسعة، وطول حدودها الساحلية مما جعلها تعرف عدة تهديدات مع التطورات الحديثة التي عرفتها منطقة شمال افريقيا و الساحل في السنوات الاخيرة جعلت الجزائر تمر بعدة تحديات واضطرابات أمنية وسياسية صعبة مما جعل اللامن والاستقرار على حدودها الوطنية.

✓ من بين التحديات التقليدية التي تؤثر على امن الجزائر الارهاب والجريمة المنظمة بحيث يعتبر الارهاب مهدد تقليدي وحديث وكذا الجريمة المنظمة هي اخري تعد من مهددات التي تهدد الجزائر من خلال :تجارة المخدرات وتهريب الاسلحة والى غير ذلك أما الهجرة غير الشرعية وبضبط أزمة اللاجئين الذين اصبحوا منتشرين بكثرة من بينهم الماليين وسوريين.

✓ لقد اهتز القطاع الاقتصادي بأزمة النفطية مما جعل الجزائر تنتهج سياسة التقشف كون الجزائر تعتمد على النفط بصفة كبيرة تقدر ب 95 مما أثر على امن الاقتصادي الجزائري فقامت الدولة الجزائرية بسياسة التقشف وفي عديد من القطاعات.

✓ وفي ظل الحراك العربي الذي شهدته بعض الدول العربية مثل: ليبيا وتونس سورياوالانعكاسات الامنية التي افرزتها الازمة السياسية ، الامر الذي جعل الجزائر تعاني من بيئة امنية المعقدة في ظل الاستقرار والامن في الدول العربية بصفة عامة، الجزائر بصفة خاصة.

✓ واجهت الجزائر عدة أزمات التي تعتبر تهديدا أمنيا مباشر على المغرب العربي والساحل الحدودي للجزائر.من بينها أ زمة مالي التي تعتبر أزمة أمنية معقدة من الناحية الداخلية أي على نظام الداخلي ،وهذا ما زاد أمر تعقيدا على أمن الجزائر أما أزمة ليبيا التي تعتبر من أزمات أكثر خطورة كونها تعتبر منطلق لانتشار جماعات الارهابية (الميلشيات) على حدود الساحل الافريقي وتهديد على الامن الوطني الجزائري فأزمة مالي والتوارق وليبيا كل يهدد بطريقته وبصفة مباشرة إما على مستوى الداخلي أو الخارجي.

✓ من اجل الحفاظ على الاستقرار السياسي الداخلي طرحت السلطات الجزائرية مجموعة من الاصلاحات السياسية الى جانب تعديل الدستور الجزائري من 2012 الى 2016 ومن بين التعديلات التي اثارت اهتمام الاعلام الجزائري هي تجديد عهدة الرئاسة وذلك في الدستور الجديد 2016.

✓ اكدت الدبلوماسية الجزائرية خارجيا على اهمية العمل المشترك من اجل التوصل للحل السياسي والدبلوماسي لهذه الازمات التي فرضتها البيئة الاقليمية والدولية مع ضرورة اعادة النظر في هذه حلول وفق لطبيعة كل الدولة وبيئتها وهدفها هو وجود الامن والاستقرار.

✓ للإيجاد الحلول في المنطقة يجب على الدول العربية عمل على التعاون المتبادل وذلك وفق للمبدأ عدم التدخل في شؤون الداخلية .

✓ تبحث الدبلوماسية الجزائرية دوما عن الحلول لهذه التهديدات سواء أكانت تقليدية أو جديدة . بحيث اتبعت الجزائر استراتيجية متكاملة داخليا و خارجيا، وهذا لمكافحة تهديدات منها :انتشار جماعات الارهابية ،الجريمة المنظمة وتجارة وتهريب السلاح ...الخ التي باتت تهدد أمن و إستقرار الجزائر وهذا ما جعل الجزائر دائما متأهبة لوجود أي خطر على حدودها من جراً هذه التهديدات المستمرة.

قائمة المراجع

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر و المراجع :

القران الكريم.

سورة قريش آية 4.

سورة الأنعام آية 81.

سورة النساء آية 82

اولا المراجع باللغة العربية:

المراجع الرسمية :

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، " قانون رقم 16 - 01 مؤرخ في 26 جمادى الأولى عام

/ 1437 الموافق 6 مارس سنة 2016 يتضمن التعديل الدستوري"، الجريدة الرسمية، عدد:14، 7

مارس 2016.

التقارير:

1. البنك الجزائري، " التطور الاقتصادي والنقدي "، التقرير السنوي ، نوفمبر 2014.

2. تقرير بعثة المجتمع المدني لتقصي الحقائق في ليبيا جانفي، 2012.

القواميس و الموسوعات:

1. قلاتي (ابراهيم)، قاموس الهدى الجزائر: دار الهدى، 1997.

2. الكيالي (عبد الوهاب) ، الموسوعة السياسية، ج1، بيروت :المؤسسة العربية للدراسات والنشر

، 1995.

قائمة المصادر والمراجع

الكتب:

1. أحمد حلمي (نبيل)، الإرهاب الدولي، القاهرة: دار النهضة العربية، 1988.
2. الاقداحي هشام (محمود)، تحديات الأمن القومي إلى مصر ومدخل تاريخي وسياسي، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2002.
3. امام حسا نين (عطا الله)، الإرهاب النيابي القانوني للجريمة، الإسكندرية: دار المطبوعات الجامعية، (د.س.ن).
4. بن الشيخ (عصام)، مشروع الإصلاح السياسي في الجزائر مبادرة تاريخية للتغيير ام الاستمرار، معهد الدوحة: مركز الدراسات العربي للابحاث ودراسات السياسية، (د.س.ن).
5. بن العجمي بن عيسي (محسن)، الأمن والتنمية السعودية، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2011.
6. بن عمر بن سالم زمول (محمد)، الأمن مسؤولية الجميع، بيروت: دار نايف، 2001.
7. بن عنتر (عبد النور)، البعد المتوسطي للأمن الجزائر: الجزائر أوروبا والحلف الأطلسي، الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر، 2005.
8. بن غامول محمد (سعيد)، العلاقات السياسية الدولية، القاهرة: منشأة معارف 1985.
9. بن مغيص آل سمير (فيصل)، استراتيجيات الإصلاح والتطوير الإداري ودورها في تعزيز الأمن الوطني، الرياض: مركز دراسات والبحوث، 2007.
10. جندي (عبد الناصر)، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية، الجزائر: دار الخلدونية، 2007.
11. قاسم (حسين)، أزمة العقل العربي المعاصر، بيروت: دار العرب للنشر والتوزيع، 2015.

قائمة المصادر والمراجع

12. الخصري محمد (أحمد) ، اقتصاد فقاعة الاقتصاد رؤية فعالة لما حدث وتحذير أكثر فاعلية مما سيحدث ، القاهرة : دار النهضة ،2014.
13. الرواشدة محمد (سلامة) ،أثر قوانين مكافحة الارهاب علي الحرية الشخصية دراسة مقارنة ،عمان :دار الثقافة ،2010.
14. سليمان مساعد عزة (حسن) ، الامن الانساني بين الصراع الدولي المعاصر القيم الخلفية :دراسة تحليلية نقدية لنماذج ممثلة لوجود الانساني والقيم ،الاسكندرية : مكتبة الوفاء ، 2000.
15. سو يلم محمد (علي) ،النظرية العامة للأوامر التحفظية في الاجراءات الجبائية دراسة مقارنة على الجريمة المنظمة ،الاسكندرية :دار المطبوعات الجامعية ،2008.
16. الصواني(يوسف) ، التحديات الأمنية للربيع العربي من إصلاح المؤسسات الي مقاربة جديدة للأمن ،ليبيا (د.س.ن).
17. العادلي محمد (صالح) ،الجريمة الدولية دراسة مقارنة ،الاسكندرية:دار الفكر الجامعي ،(د.س.ن).
18. العايب (أحسن) ،البعد الأمني السياسة ودبلوماسية الجزائر الإقليمية مند 1962 ،الجزائر:(د.د.ن) ،1992.
19. عبد الحميد أحمد (محسن) ،أبحاث حلقة علمية حول الجريمة المنظمة وأساليب مكافحتها ، الرياض :مركز الدراسات والبحوث ،1999.
20. عبد العالي (عبد القادر) ، الإصلاحات السياسية ونتائجها المحتملة بعد الانتخابات التشريعية في الجزائر ، الدوحة :مركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،(د.س.ن).

قائمة المصادر والمراجع

21. عرفة محمد أمين (خديجة) ، الأمن الإنساني :المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي ، الرياض:جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ،2009.
22. عصيان (مبروك) ،المدخل العلاقات الدولية ،عناية :دار العلم ،2007.
23. غوس (عزيزي) ،هبوط أسعار النفط الاسباب والتبعات الجيو سياسية ،الدوحة :معهد بروكنجز ، 2015
24. فتحي عبيد (محمد) ،واقع الارهاب في الوطن العربي ،الرياض :مركز الدراسات والبحوث 1999،
25. قطيشان(نايف) ،البعثات الدبلوماسية بين ضمانات ومقتضيات الأمن الوطني دراسة في الأثر الأمن الوطني علي الامتيازات والحصانات الدبلوماسية والاقتصادية والدولية، عمان :دار أمنة للنشر والتوزيع ،2013.
26. محمد (عمار) ، مقومات الأمن الاجتماعي في الإسلام ، القاهرة:مصر مكتبة الإمام البخاري ،2009.
27. محمد (محي الدين) ،الارهاب في القانون الجنائي ،القاهرة :مكتبة الانجومصرية ،1996 ..
28. مطر عبد الفتاح (عبد السميع) ،الجريمة الارهابية ،الاسكندرية :دار الجامعة الجديدة ،2005.
29. (الموسوي مجيد) ، الثورة الاسعار النفط 2004،الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية،2004.
30. النجار إبراهيم (عبد العزيز) ، الأزمة المالية و إصلاح النظام المالي العالمي ، الإسكندرية :الدار الجامعية ، 2009.
31. نصر مهنا (محمد)،أصول علاقات السياسية الدولية ، القاهرة :منشأة معارف ،1985.

قائمة المصادر والمراجع

32. نعوم (تشو سكي)، الدولة الفاشلة اساءة استعمال القوة والتعدي على الديمقراطي ، تر :سامر

الكعكي ،بيروت :دار الكتاب العربي ،2007.

33. يوسف (أحمد) وآخرون ،حال الامة العربية 2010/2009 :النهضة أو السقوط ،بيروت

:مركز الدراسات الوحدة العربية ، 2010.

الدوريات :

1. جدو (فؤادا) ،"السياسة الخارجية الجزائرية والتحويلات الامنية بمنطقة الساحل الافريقي" ،مجلة المفكر

،العدد 13 فيفري 2016.

2. أبو زيد محمد (أحمد) ، "هل تصبح التغييرات المناخية مصدر للنزاعات وزعزعة الاستقرار السياسي

الدبلوماسي" ، العدد 29 مارس 2008.

3. إسماعيل (أحمد) ،"قراءة في ظاهرة الهجرة غير الشرعية من إفريقيا إلى الغرب" ،قراءات افريقية

،العدد 11 جانفي 2012.

4. برقوق (امحمد) ،"مكافحة الارهاب في الجزائر من المقاربة الامنية للحل السياسي" ،مجلة المفكر ،العدد

2مارس 2007 .

5. بن عنتر (عبد النور) ، "الازمة الليبية غياب جماعي وخلافات ثنائية" ورقات سياسية ،الازمة الليبية

وتداعياتها علي منطقة مغرب العربي عدد 6 سبتمبر 2011 .

6. بن عنتر (عبد النور) ،" تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية" ، مجلة السياسية الدولية،العدد

160 افريل 2005.

7. بوازدية (جمال) ،"الساحل البعد الاستراتيجي للحرب في مالي وتداعياتها على بلدان المغرب

العربي" ،مجلة المفكر ،العدد 9ماي 2013.

قائمة المصادر والمراجع

8. بولعراس (فتحي)، "الإصلاحات السياسية في الجزائر بين الاستراتيجيات البقاء ومنطق التغيير"، مجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 35، صيف 2012.
9. النوني (الحافظ)، "أزمة الدولة ما بعد الاستعمار في افريقيا حالة دولة الفاشلة نموذج مالي"، مجلة المستقبل العربي، العدد 20 يناير 2008.
10. الحربي سليمان (عبد الله)، "مفهوم ومستوياته وصيغته وتهديداته دراسة نظرية في المفاهيم والأطر"، مجلة العربية للعلوم السياسية العدد 19 صيف 2008.
11. رسلان عبد الله (محمد)، "تطورات الازمة الليبية العربية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 113 يوليو 1993.
12. السالك (ديدي ولد)، "مخاطر استمرار النزاع في ليبيا علي التحول الديمقراطي في منطقة المغرب العرب"، ورقات سياسية، الازمة الليبية وتداعياتها علي منطقة المغرب العربي، العدد 6 سبتمبر 2011.
13. الصلح جلال الدين (محمد)، القرن الإفريقي: أهمية الإستراتيجية وصراعاته الداخلية، قراءات افريقية، العدد 01 أكتوبر 2004.
14. قدي (عبد المجيد)، "الأزمة الاقتصادية العالمية و تداعياتها العالمية"، مجلة بحوث إقتصادية عربية، العدد 46، تصدر عن الجمعية العربية للبحوث الإقتصادية، القاهرة، 2009.
15. مالكي (محمد)، "تطور الوضع في ليبيا ما بعد القذافي" ورقات سياسية، الازمة الليبية وتداعياتها علي منطقة المغرب العربي، ورقات سياسية، عدد 6 سبتمبر 2001.
16. محمود أحمد (ابراهيم)، الارهاب الجديد: الشكل الرئيسي للصراع المسلح في الساحة الدولية، مجلة السياسية الدولية، العدد 147 يناير 2002.
17. بوحنية (قوي)، "استراتيجية الجزائر تجاه التطورات الامنية في الساحل الافريقي"، مقالة قراءات افريقية، 2016/1/31.

قائمة المصادر والمراجع

الملتقيات و الندوات:

1. شوابل (عاشور) ،"تداعيات الربيع العربي أمنيا على ليبيا " :واقع رؤية ،ورقة مقدمة الى مؤتمر تحول قطاع الامن العربي في المرحلة الانتقالية برعاية مركز كارثي للشرق الاوسط في 12-23 يناير 2014.

2. هناد (محمد) ،"الإصلاحات السياسي المعلنة مؤخرا في الجزائر" ، تقرير المؤتمر نظرة نقدية في ثورات في عام 2011 في شمال افريقيا وتداعياتها ، جنوب افريقيا : معهد الدراسات الامنية في 31 ماي 2011.

3. راتول (محمد)،" تحولات الدينار الجزائري واشكالية التخفيضات المتتالية وفق لنظرية أسلوب المرونة"

(مداخلة القيت بملتقى المنظمومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية الواقع والتحديات).

4. الغبري (عبد الرحمن) ،"أمن الحدود البحرية الدولية ودوره في تعزيز أمن الدولة" ، ملتقى حول قضايا الملاحة البحرية وتأثيرها على الامن خلال فترة 13/4/15/1933 هـ الموافق ل7/6/2012.

المنكرات:

1. ظريف (شاكر) ،"البعد الامني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الافريقية التحديات والرهانات" ،رسالة ماجستير(جامعة الحاج لخضر باتنة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ،2008/2009.

2. ابراهيمي (مريم)،"التعاون الامني الامريكي الجزائري في الحرب علي الارهاب وتأثير علي المنطقة المغاربية "رسالة ماجستير (جامعة محمد خيضر بسكرة ، كلية العلوم السياسية ، قسم العلوم الحقوق والعلوم السياسية)،2011/ 2010.

قائمة المصادر والمراجع

3. أحمد طالب (أبصر) ،"المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي"، رسالة ماجستير، (جامعة الجزائر ،كلية العلوم السياسية والإعلام ،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية)، 2008 / 2009.
4. بنتقة (خديجة) ،"السياسة الأمنية الأوروبية في مواجهة الهجرة غير الشرعية"، رسالة ماجستير (جامعة محمد خيضر بسكرة ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية)، 2014/2013.
5. بو حامد (علي)، "دور عامل التهديدات الأمنية في تطوير العلمية التكاملية دراسة حالة- مجلس التعاون لدول الخليج العربية- "، رسالة ماجستير ،(جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية)، 2008/2009.
6. تباين (وهيبة) ،" الأمن المتوسطي في الإستراتيجية الحلف الأطلسي دراسة حالة ظاهرة الإرهاب"، رسالة ماجستير (جامعة مولود معمري تيزي وزو) ، 2014.
7. جارس (عادل) ،"تأثير التهديدات الامنية بمنطقة الساحل في الامن القومي الجزائري" ، رسالة ماجستير (جامعة تبسة ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم علوم السياسية)، 2011/2012.
8. حجار (عمار) ، "السياسة الأمنية الأوروبية اتجاه المتوسط" ، رسالة ماجستير (جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية علوم السياسية في العلاقات الدولية ،قسم العلوم السياسية جوان)، 2002.
9. حسام (حمزة) ، "الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري" ، رسالة ماجستير (جامعة الحاج لخضر ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية)، 2011 / 2010.
10. دير (أمينة) ،" اثر التهديدات البيئية علي واقع الأمن الإنساني في إفريقيا دراسة حالة -دول القرن الإفريقي-" ، رسالة ماجستير ، (جامعة محمد خيضر بسكرة ،قسم علوم السياسية والعلاقات الدولية)، 2014/2013.
11. عبد القادر محمد (ابراهيم) ،"التحديات الداخلية والخارجية المؤثرة علي الامن الوطني الاردن في الفترة 1999.2010 دراسة حالة" ، رسالة ماجستير (جامعة الشرق الاوسط 2010/2011) .

قائمة المصادر والمراجع

12. العفيفي محمود (حسن علي)،: "مشروع الشرق الاوسط الكبير وأثره على النظام الاقليمي العربي " رسالة ماجستير (جامعة الازهر غزة ، كلية الادب والعلوم الانسانية)، 2012.
13. عقابي (خميسة)، "النفط في العلاقات الامريكية العربية دراسة حالة الجزائر 1990-2014." رسالة ماجستير، (جامعة محمد خيضر بسكرة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية وقسم العلوم السياسية)، 2014 / 2015.
14. عكروم (ليندة)، "تأثير التهديد الأمنية الجديدة علي العلاقات بين دول شمال والجنوب المتوسط" ،رسالة ماجستير (جامعة محمد خيضر بسكرة في العلوم السياسية)، 2010/2004.
15. فريح (زينب)، "دور العامل الاقتصادي في التحولات السياسية الراهنة بالمنطقة المغاربية " رسالة ماجستير (جامعة محمد خيضر بسكرة ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية)، 2013/2012.
16. فريحة (لدمية)، "استراتيجية الاتحاد الاوروبي لمواجهة التهديدات الامنية الجديدة -الهجرة غير الشرعية -انموذجا "رسالة ماجستير (جامعة محمد خيضر بسكرة ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية)، 2010/2011.
17. قروشي (مريم)، "الأمن القومي العربي بعد نهاية الحرب الباردة الواقع والأفاق "، رسالة ماجستير (جامعة محمد خيضر بسكرة ، قسم العلوم السياسية)، 2011.
18. كزيز (صباح)، "دور السياسة الخارجية لدولة قطر في الحراك العربي الراهن 2010/2011." رسالة ماجستير (جامعة محمد خيضر بسكرة ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية)، 2014 / 2015.
19. لعجال أعجال (محمد الامين)، "هجرة الكفاءات العربية الاسباب والمقترحات للحد منها حالة الجزائر "رسالة ماجستير (جامعة الجزائر ،سبتمبر) ، 1989.

قائمة المصادر والمراجع

20. لعور (راضية)، "أثر البعد الأمني علي العلاقات الاورومغاربية من خلال سياسية الجوار الأوروبي" رسالة ماجستير (جامعة محمد خيضر بسكرة، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية)، 2010/2011.
21. منا يفي (فر يال)، "الترتيبات الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية في الساحل الإفريقي وانعكاساتها علي الأمن الجزائري"، رسالة ماجستير (جامعة محمد خيضر بسكرة، قسم العلوم السياسية)، 2010/2011.
22. السر جليل عبد الله (عبد الرفع)، "الاستراتيجية الامنية لجامعة الدول العربية" رسالة ماجستير (جامعة الخرطوم كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، شعبة العلوم السياسية)، 2008.
23. مرغيث (عبد الحميد)، "تقييم أداء الدينار الجزائري بعد خمسين سنة من الاستقلال"، (جامعة جيجل /الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية).
24. العايب (سليم)، "الدبلوماسية الجزائرية في اطار منظمة الاتحاد الافريقي"، رسالة ماجستير (جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق وقسم علوم السياسية)، 2010/2011.

المراجع الالكترونية :

1. "داعش يتمدد في بلاد المغرب العربي"، متاح على الرابط التالي: www.elbadil.com يوم 2016/5/7 الساعة 15:30.
2. العيسبي (لحسن)، "ما الذي يحدث بالحدود الجنوبية للجزائر؟ يوم تستفيق "دولة" الطوارق بالمغرب العربي"، متاح على الرابط التالي: [http:// www.alittihad.press.ma](http://www.alittihad.press.ma) يوم 2016/3/2 علي الساعة 15:30.
3. الجلاصي (محمد ياسين)، "تونس تعزز التأهب الامني بعد تهديدات ارهابية" www.alhayat.com ، يوم 2016/4/19 على الساعة 11:10.

قائمة المصادر والمراجع

4. بلال (رشيد)، "المرأة الجزائرية تتحرر سياسيا واجتماعيا واقتصاديا"، www.assabah.com يوم

2016/4/17 على الساعة 11:30.

5. مرغيث (عبد الحميد)، "تداعيات انخفاض أسعار النفط على اقتصاد الجزائر"، متاح على الرابط التالي:

[www. Alarab.com/arabe/Discoursara/D290609q.Uahtm](http://www.Alarab.com/arabe/Discoursara/D290609q.Uahtm).

في يوم 2016/4/10 على الساعة 15.00.

7. علاوي (أحمد)، "انعكاسات سياسة التقشف في حال تطبيقها السياسي"، [www. Alarab.com](http://www.Alarab.com)

[arabe/Discoursara/D290609q.Uahtm /](http://arabe/Discoursara/D290609q.Uahtm) في يوم 2016/4/10 على الساعة 15.30.

8. عبشي (جارية)، "انعكاسات انخفاض أسعار الدينار على الاقتصاد الوطني"، متاح على الرابط التالي:

[www. Alarab.com](http://www.Alarab.com) يوم 2016/4/11 على الساعة 15.36.

9. بوبازين (عبد الحميد)، "تنسيق افريقي لكشف التنظيمات الارهابية"، www.alriyadh.com يوم

2016/4/12. ساعة 10.30.

10. بودهان (ياسين)، "الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمة الليبية"، متاح على الرابط التالي :

<http://fikraforum.org/?p=5318&lang=ar#.VzCQBCGFHIU> في يوم 2016/5/5

على الساعة 16:30.

11. سليمان (ليندة)، "التنسيق الامني بين الجزائر وتونس للمفرغة قائمة جديدة ل 70 اربابا"، www.alaraby.co.uk

يوم 2016/4/13 على الساعة 15:10.

12. بن عائشة (محمد الامين)، "الدبلوماسية الجزائرية والمعضلة الامنية في مالي بين الاستمرار

والتغيير"، www.djazairess.com/elbild، aljazeera.net يوم 2016/4/17. على الساعة

15:12

قائمة المصادر والمراجع

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية :

1. Buzan, Barry Hansen lene , The Evolution of International Security Studies, USA, Cambridge University press, 2009.
2. LAROUSSE DEPOCHE. PREES DE GRAMMOURE. LIRAIRIE LAROUSSE. PARIS. 1979.
3. Le petit Robert dictionnaire alphanbetique et analogique de la langue Francaise, edition Firmin pidol S.A paris, 1979.
4. Steve Smith ,The concept of Security in aglobalizaing world, in: Robert G. patman Globalization and Conflict: National Security in a New strategic Era London and New York, Routledge, 2006.

الفهرس

خطة الدراسة:

أ.....	مقدمة
12.....	الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري.
13.....	المبحث الأول: مفهوم الامن والتهديد الامني
13.....	المطلب الأول: تعريف الأمن
18	المطلب الثاني: تعريف التهديد الأمني
20.....	المطلب الثالث: مستويات الأمن
23.....	المبحث الثاني: المقاربات المفسرة لمفهوم الأمن
23.....	المطلب الأول: المقاربات التقليدية المفسرة للأمن
26.....	المطلب الثاني: المقاربة الحديثة المفسرة للامن
27.....	المطلب الثالث: مقارنة الأمن الإنساني
32.....	الفصل الثاني: طبيعة التحديات الإقليمية التي واجهت الجزائر منذ 2011
33.....	المبحث الأول : التحديات الأمنية التقليدية ذات الطابع العالمي
33.....	المطلب الأول: التحديات الاقتصادية
35.....	المطلب الثاني: انتشار الجماعات الارهابية
41.....	المطلب الثالث: الجريمة المنظمة
44.....	المبحث الثاني: التحديات الاقليمية الجديدة منذ 2011.
44.....	المطلب الأول: تحدي الحراك العربي

المطلب الثاني :تردي الاوضاع الامنية والفسل الدولي في الساحل الافريقي .	46.....
المطلب الثالث : سقوط الانظمة السياسية في الدول الجوار	50.....
الفصل الثالث:استراتيجية الجزائر في تعامل مع التحديات المطروحة.	55.....
المبحث الأول :تعزيز قوة الدولة الجزائرية داخليا .	56.....
المطلب الأول :الاصلاحات السياسية و الدستورية منذ 2011.....	56.....
المطلب الثاني :الاستراتيجية الاقتصادية	59.....
المطلب الثالث :التطبيق الامني وحماية حدود الدولة	63.....
المبحث الثاني :تفعيل الدور الاقليمي للجزائر خارجيا .	65.....
المطلب الأول :تفعيل دور الدبلوماسية الجزائرية	65.....
المطلب الثاني : التنسيق الامني مع دول الجوار .	69.....
المطلب الثالث :. تقييم الدور الجزائر إقليميا	72.....
الخاتمة.	79.....
قائمة والمصادر المراجع.	85.....
الفهرس.	96.....

ملخص الدراسة

حاولنا من خلال هذه الدراسة تشخيص وتحليل تأثير التحديات الإقليمية التي تهدد أمن الجزائر خصوصا من البيئة الإقليمية و المرتبطة بأهم التغيرات السياسية و الأمنية التي شهدتها الساحة العربية و الإفريقية المجاورة للجزائر، و قد لاحظنا تعدد و تنوع التهديدات تبعا لتوسع مفهوم الامن بحد ذاتها، حيث اصبح الامن خاصة في فترة ما بعد الحرب الباردة يتجاوز الحدود العسكرية ليشمل ابعادا اخرى اقتصادية و اجتماعية و سياسية... و من ناحية عملية شهدت البيئة الاقليمية المجاورة للجزائر منذ سنة 2011 و ما طرحته من تحولات سياسية و امنية في المنطقة و بناءا عليه برزت العديد من المتحديات و التهديدات التي اثرت على الامن الوطني الجزائري داخليا و خارجيا مثل انتشار الجماعات الارهابية في شمال افريقيا و منطقة الساحل على غرار تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي و تنظيم داعش... هذا اضافة لتطور و انتشار الجريمة المنظمة و عمليات التهريب خصوصا في ظل انهيار الانظمة السياسية و الفراغ المؤسسي الذي ساد في كل من ليبيا و مالي. و قد حاولت الجزائر في اطار استراتيجيتها للتعامل مع التحديات المطروحة استراتيجية متكاملة داخليا من اجل تعزيز الاستقرار الداخلي سياسيا و اقتصاديا و كذا امنيا، كما حاولت على المستوى الخارجي التركيز على الدبلوماسية الجزائرية و التاكيد على دور الوسائل السلمية في حل النزاعات و تجاوز الازمات.

Summary of the study:

We have tried through this study, diagnosis and analysis of the impact of regional challenges that threaten the security of Algeria, especially from the regional environment associated with the most important political changes and security witnessed by the Arab arena (or so called the arab spring) and the African neighborhood , which has noticed the multiplicity and diversity of threats according to the expansion of the concept of security itself, especially in the post-cold war beyond military boundaries to include of economic, social and political dimensions... practically the regional environment of Algeria since 2011 saw many political and security shifts in the region that affected the Algerian national security internally and externally such as the proliferation of terrorist groups in North Africa and the Sahel region along the lines of al-Qaida in the Islamic Maghreb and Daash ... this is in addition to the development and spread of organized crime and smuggling, especially in light of the collapse political systems and institutional vacuum that has prevailed in both Libya and Mali.

Algeria have tried as part of its strategy to deal with the challenges posed internally integrated strategy to promote internal stability politically, economically, and as well as security, also tried at the external level focus on the Algerian diplomacy and emphasize the role of peaceful means in resolving disputes and overcome the crisis.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ